

2020/11/9

مشروع انشاء محطة معالجة مياه صهاريج النضح في الغباوي

خطة إشراك الجهات ذات العلاقة



سلطة المياه الأردنية (WAJ)
شارع جابر بن حيان 5
عمان، الأردن
هاتف: +962 - (06) - 568 3100

جدول المحتويات

1	I. مقدمة	1
1	نبذة عن المشروع	1
1	أهداف خطة مشاركة الجهات ذات العلاقة	1
2	II. منطقة المشروع	2
4	III. المتطلبات القانونية	4
5	IV. تحديد الجهات ذات العلاقة	5
10	V. نشاطات مشاركة الجهات ذات العلاقة السابقة	10
10	الجلسة التشاورية	10
11	الاجتماعات مع المجتمع المحلي	11
13	VI. خطة عمل اشراك الجهات ذات العلاقة	13
14	الأدوار والمسؤوليات	14
20	الإفصاح عن المعلومات	20
22	VII. آلية الشكاوى	22
27	إجراءات شكاوى الموظفين والعاملين	27
28	VIII. المراقبة واعداد التقارير	28

قائمة الجداول

6	الجدول 1: الجهات ذات العلاقة والتأثير المحتمل
15	الجدول 2: خطة عمل مشاركة الجهات ذات العلاقة
23	الجدول 3: إجراءات آلية الشكاوى
25	الجدول 4: نموذج سجل الشكاوى
27	الجدول 5: آلية الشكاوى للموظفين والعمال

قائمة الأشكال

3	الشكل 1: (أ) موقع المشروع، (ب) لمرافق المحيطة والتي تقع على مقربة من موقع المحطة المقترح
4	الشكل 2: نظرة عامة على محيط منطقة المشروع
10	الشكل 4: صور من الجلسة التشاورية والمنعقدة بتاريخ 5 تشرين الثاني 2019
24	الشكل 5: نموذج الشكاوى على موقع وزارة المياه
26	الشكل 6: الرسم التوضيحي لإجراءات آلية الشكاوى

الاختصارات

محطة المعالجة الأولية الموجودة في عين غزال	AGTP
ضابط الارتباط مع المجتمع المحلي	CLO
البيئية والاجتماعية	E&S
البنك الأوروبي لإعادة الامار والتنمية	EBRD
التقييم البيئي والاجتماعي	ESA
خطة العمل البيئية والاجتماعية	ESAP
تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	ESIA
دراسة الجدوى	FS
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	GoJ
وزارة البيئة	MoEnv
وزارة العمل	MoL
وزارة السياحة والآثار	MoTA
وزارة المياه والري	MWI
الملخص غير الفني	NTS
التشغيل والصيانة	O&M
وثيقة سياسة المعلومات العامة	PIP
وحدة إدارة المشاريع	PMU
متطلب الاداء	PR
خطة إشراك الجهات ذات العلاقة	SEP
سلطة المياه الاردنية	WAJ
محطة معالجة مياه الصرف الصحي	WWTP

I. مقدمة

نبذة عن المشروع

تتسبب حالياً محطة استقبال صهاريج الصرف الصحي في عين غزال من عدد من المشاكل البيئية للمجتمعات والسكان المجاورين وتتمثل بالروائح والتلوث والضجيج والتسبب بأزمات مرورية. علاوة على ذلك، يؤثر الحمل البيولوجي العالي الناتج من مياه الصرف الصحي الواردة للمحطة على القدرة التصميمية لمحطة السمررة لمعالجة مياه الصرف الصحي (WWTP) والذي يتسبب في حدوث مشاكل في عملية المعالجة. لذلك، قامت وزارة المياه والري (MWI) وسلطة المياه الأردنية (WAJ) بالاتفاق مع البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية لدعم إعداد وتمويل بناء محطة جديدة لاستقبال مياه الصرف الصحي من الصهاريج ومعالجتها ("المشروع"). تقع المحطة المقترحة في منطقة الغباوي وتستخدم عمان والمحافظات الأخرى.

على هذا النحو، تعاهد البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية مع استشاري لإعداد دراسة جدوى (FS) والتي ستمكن البنك لاستخدامها لتقييم المشروع واتخاذ قرار بشأن التمويل المستقبلي، وتشمل الدراسة أيضاً إعداد دراسة تقييم شامل للأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) للمشروع، بالإضافة إلى خطة إشراك الجهات ذات العلاقة (SEP) خلال المشروع والتي هي موضوع هذه الوثيقة. تم تطوير برنامج إشراك الجهات ذات العلاقة ليتماشى مع دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وسيتم تنفيذها لتلبية متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية لإشراك الجهات ذات العلاقة، والمشاورات العامة، والإفصاح عن المشروع. كما يصف آلية الشكاوى للمشروع.

أهداف خطة مشاركة الجهات ذات العلاقة

إن الهدف الرئيسي من خطة إشراك الجهات ذات العلاقة هو توفير أداة لسلطة المياه للتواصل مع الجهات المعنية أثناء تنفيذ المشروع ويشمل ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - المجتمعات المحلية المتأثرة والموظفين والموردين والعملاء المتأثرين خلال مراحل المشروع وكيفية إدارتها عملة التواصل بفعالية، دون التأثير سلباً على المشروع. ستضمن هذه الخطة إشراك الجهات ذات العلاقة بالمشروع في جميع مراحلها.

أهداف خطة إشراك الجهات ذات العلاقة هي كما يلي:

- تحديد الجهات ذات العلاقة الرئيسيين للمشروع وتأثيرهم المحتمل.
- إبلاغ الجهات ذات العلاقة عن المشروع وأنشطته المقترحة من خلال قنوات المشاركة المناسبة، والامتثال لمتطلبات وزارة البيئة الأردنية فيما يتعلق بعملية تحديد النطاق والمتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية (E&S PRs).
- إتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للمشاركة في عملية تحديد أي آثار محتملة للمشروع.
- تحديد الآثار / المخاوف البيئية والاجتماعية ذات صلة رئيسية بالمشروع من خلال عملية المشاورات والإفصاح عن المعلومات وفقاً لمتطلبات البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية.
- ضمان اتباع النهج المناسب لإشراك الجهات ذات العلاقة أثناء تنفيذ المشروع.
- التأكد من أن إشراك الجهات ذات العلاقة بشكل مناسب في القضايا التي من المحتمل أن تؤثر عليهم بالإضافة إلى إدارة آلية الشكاوى العامة والتي سيتم تبنيها من قبل وزارة المياه خلال تنفيذ المشروع، وخاصة خلال مرحلة الإنشاء. علاوة على ذلك، يكون مشغل المحطة مسؤولاً عن تنفيذ آلية الشكاوى أثناء مرحلة التشغيل.

- الحفاظ على علاقة مستمرة مع المجتمعات المتأثرة بالمشروع.
- إنشاء والحفاظ على العلاقة بين العمال والإدارة، والتأكد من الوصول إلى آلية الشكاوى للعاملين، ومعالجة مشاكل العمال / الموظفين في الوقت المناسب.
- الانخراط مع العمال الحاليين والمنظمات العمالية كلما كان ذلك ممكناً وطبقاً لقانون العمل الأردني و / أو قانون الخدمة المدنية.

II. منطقة المشروع

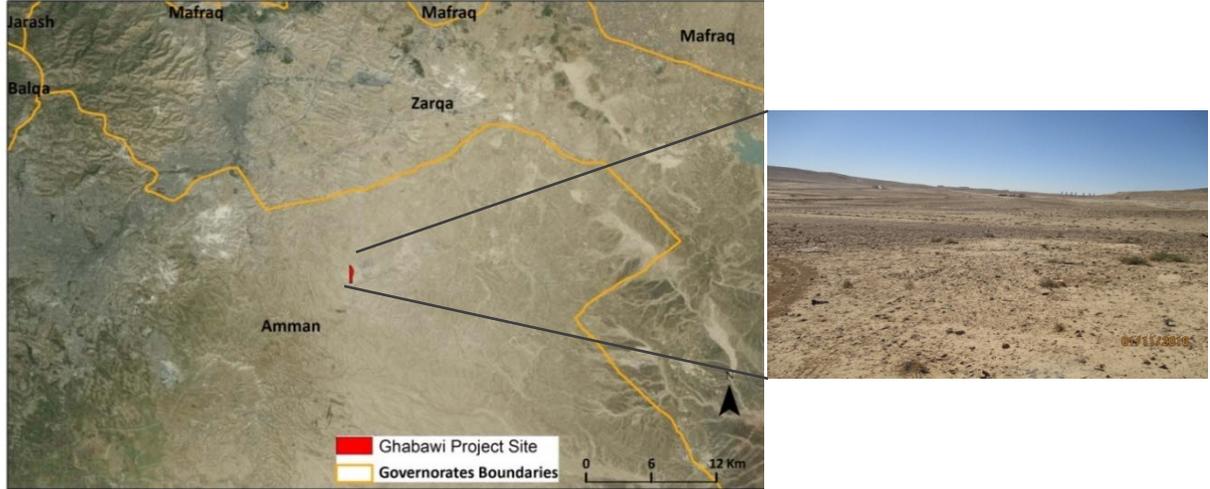
سيتم إنشاء المشروع في منطقة الغباوي على بعد حوالي 20 كم شرق عمان، وذلك على قطعة أرض رقم 63، حوض رقم 1 بمنطقة الغباوي / الماضونة، المملوكة لحزينة المملكة والمخصصة لسلطة المياه. مساحة الموقع الكلية تبلغ حوالي 300 دونم. وتبعد حوالي 11 كم إلى الشرق من ممر عمان التنموي (تقاطع الغباوي). بجوار موقع مكب النفايات الصلبة الغباوي. إن موقع المشروع بين محافظتي عمان والزرقاء والقرب من معظم المناطق يسهل تدفق صهاريج الصرف الصحي من معظم المناطق. علاوة على ذلك، تعتبر الطرق المؤدية إلى المصنع سهلة الوصول إليها للناقلات. لا توجد مناطق سكنية ضمن دائرة نصف قطرها 5 كم على الأقل من الموقع المقترح.

إن مصدر مياه الصرف الصحي الواردة إلى المحطة المقترحة هو الصهاريج التي تنقل مياه الصرف الصحي من المناطق غير المخدومة بشبكات صرف صحي في محافظتي عمان والزرقاء، بالإضافة إلى الحمأة المنقولة من محطات معالجة الصرف الصحي في السلط والفحيص والبقعة.

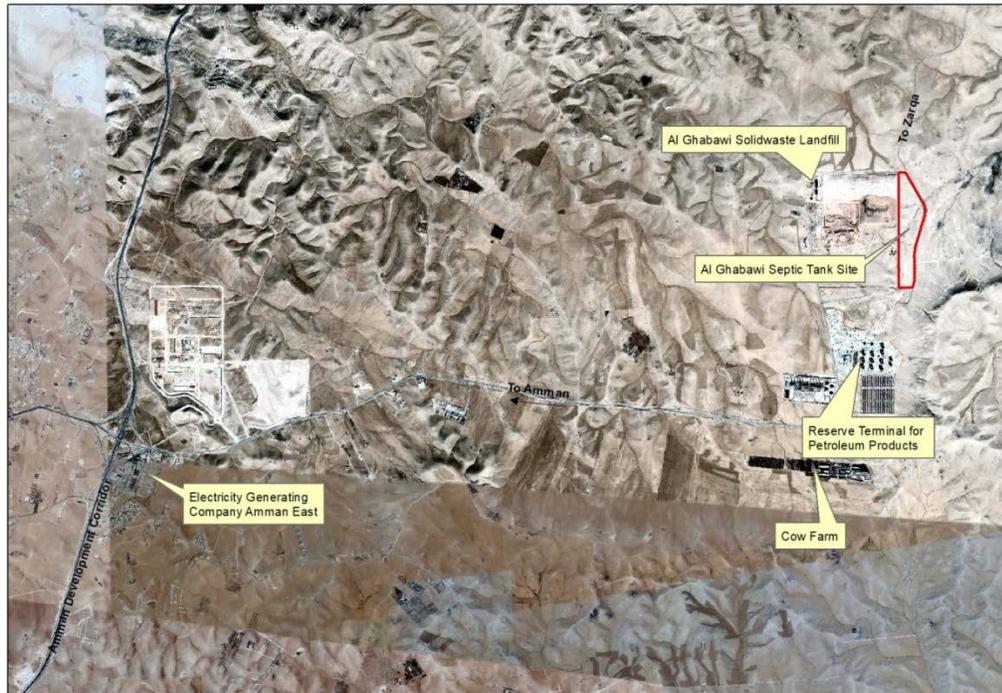
ماشياً مع استراتيجية قطاع المياه في الأردن، فإنه يجب معالجة جميع مياه الصرف الصحي واستخدامها كبديل للمياه العذبة واستخدامها من قبل القطاع الزراعي. تناولت المواصفة القياسية الأردنية 893/2006 (JS) إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ومعايير التحكم في التخلص من مياه الصرف الصحي المعالجة المحلية، وتتطلب أن يتضمن تصميم جميع مشروعات محطات معالجة مياه الصرف الصحي الجديدة على إعادة استخدام جميع كميات المياه المعالجة داخل حدود المحطة وكذلك ري المحاصيل العلفية والأشجار في المناطق والأراضي المحيطة.

يوضح الشكل 1 (أ) موقع المشروع. يوضح الشكل 1 (ب) المرافق المحيطة والتي تقع على مقربة من موقع المحطة المقترح والتي تشمل:

- موقع مكب الغباوي للنفايات الصلبة الذي تديره أمانة عمان الكبرى ويقع مباشرة بجوار موقع المشروع.
- محطة التخزين الاستراتيجي للمنتجات البترولية التابعة لوزارة الطاقة والثروة المعدنية وتقع على بعد 1.5 كيلومتر جنوب الموقع.
- مزرعة أبقار على بعد حوالي 3 كم جنوباً من موقع المشروع.
- محطة عمان آسيا للطاقة الكهربائية وتقع على بعد حوالي 12 كم جنوب غرب موقع المشروع.
- يمكن الوصول إلى الموقع من خلال عدد من الطرق من الزرقاء وعمان (12 كم من طريق ممر عمان التنموي).
- يقع الموقع على بعد حوالي 25 إلى 30 كم باتجاه الشرق والجنوب من محطة عين غزال.



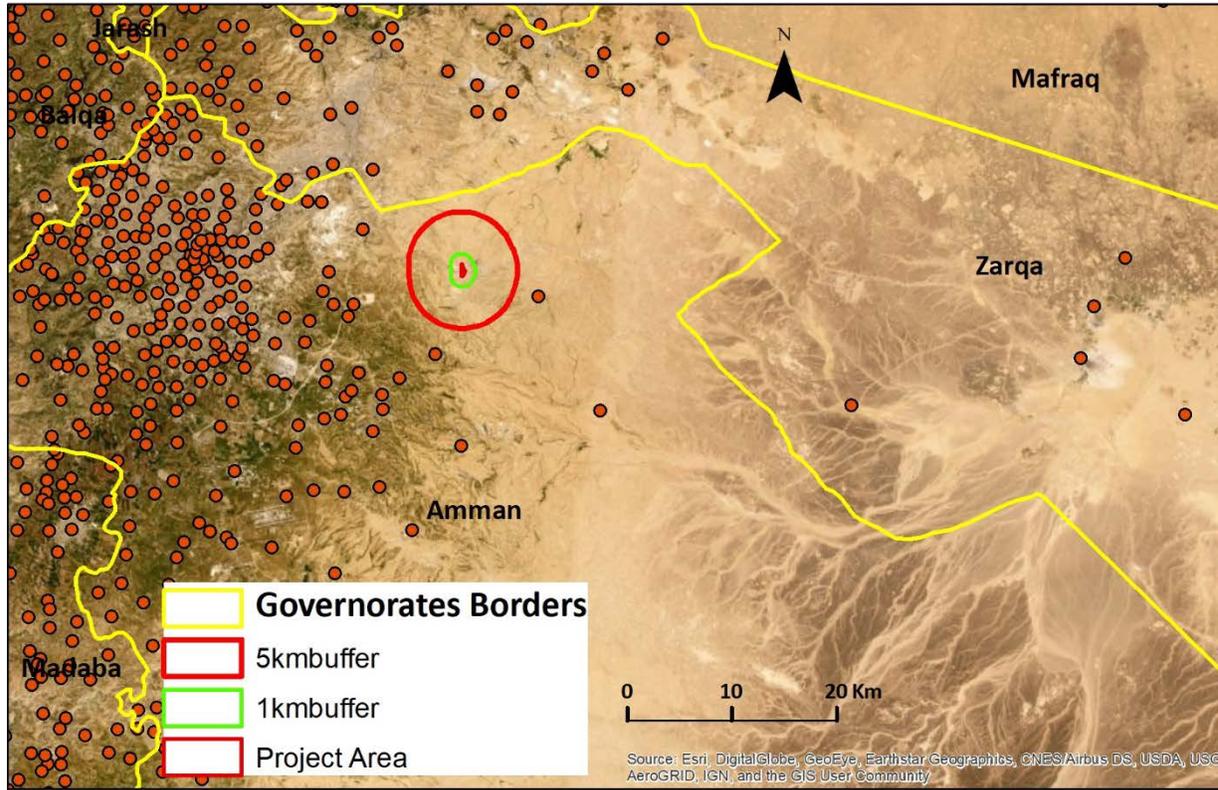
(أ) موقع المشروع



(ب) لمراقف المحيطة والتي تقع على مقربة من موقع المحطة المقترح

الشكل 1: (أ) موقع المشروع، (ب) لمراقف المحيطة والتي تقع على مقربة من موقع المحطة المقترح

يظهر الشكل 2 نظرة عامة على محيط منطقة المحطة المقترحة وبقطر 5 كيلومتر.



الشكل 2: نظرة عامة على محيط منطقة المشروع

III. المتطلبات القانونية

يعتبر البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية مشاركة الجهات ذات العلاقة بالمشروع جزء أساسي من الممارسات الجيدة ووسيلة لتحسين جودة المشاريع. وفقا لذلك، يجب أن يتوافق تنفيذ هذا المشروع مع سياسات البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية والقوانين واللوائح الأردنية. ستكون معملية اشراك الجهات ذات العلاقة عملية مستمرة طوال المشروع وذلك من أجل ضمان الشفافية مع جميع الجهات والذين قد يتأثرون بالمشروع أو يؤثرون عليه.

تشتمل المعايير والمبادئ التوجيهية الوطنية والدولية ذات العلاقة بسياق المشروع المقترح - على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:

- 1) السياسة البيئية والاجتماعية لعام 2014 (ESP) الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، وخاصة متطلبات الأداء التالية:
 - متطلب الأداء رقم 1 (PR1): تقييم وإدارة الآثار والقضايا البيئية والاجتماعية؛
 - متطلب الأداء رقم 10 (PR10): الإفصاح عن المعلومات وإشراك الجهات ذات العلاقة.
- 2) النشرة الإرشادية لإدارة الشكاوى من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية؛
- 3) التزام البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية بالكشف عن معلومات المشروع على النحو المبين في وثيقة سياسة المعلومات العامة (PIP) لعام 2014 الصادرة عن البنك.

- (4) قانون حماية البيئة الأردني رقم 2017/6.
- (5) نظام تقييم الأثر البيئي الأردني رقم 2005/37؛
- (6) قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته، بما في ذلك أنظمة وتعليمات الصحة والسلامة كجزء من القانون.
- (7) نظام الخدمة المدنية الأردني رقم 2013/82 وتعديلاته
- (8) قانون سلطة المياه رقم 18 لعام 1988 وتعديلاته التي بموجبها تكون سلطة المياه مسؤولة عن شبكات المياه والصرف الصحي وعن إمدادات المياه العامة وخدمات الصرف الصحي والمشاريع ذات العلاقة وكذلك عن التخطيط والرصد الشامل لموارد المياه والبناء والعمليات والصيانة.

لضمان الامتثال مع متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، يوصى بأن تتبع سلطة المياه عملية اشراك الجهات ذات العلاقة وتوقيع المعلومات المناسبة حول المشروع في الوقت المناسب، وتحديد الجهات ذات العلاقة والمتأثرين داخليا وخارجيا وإشراكهم في جميع مراحل المشروع وضمان التواصل الفعال معهم.

تم تصميم خطة اشراك الجهات ذات العلاقة لتكون متناسبة مع طبيعة وحجم المشروع وتأثيراته المحتملة، ويجب أن يتم الاخذ في الاعتبار الجهات ذات العلاقة أثناء عملية صنع القرار والتخطيط المستقبلي للمشروع، بناءً على الأدوار والمسؤوليات المحددة لهم بوضوح.

IV. تحديد الجهات ذات العلاقة

يحدد الجدول 1 مجموعات الجهات ذات العلاقة بالمشروع، ومستوى مشاركتهم ومدى تأثيرهم على هذا المشروع وذلك بالتوافق مع مطلب الأداء رقم 10 للبنك الاوروي لإعادة الاعمار والتنمية.

الجدول 1: الجهات ذات العلاقة والتأثير المحتمل

المجموعة	أصحاب العلاقة الذي تم تحديدهم	مستوى مشاركتهم بالمشروع	مدى تأثيرهم بالمشروع	ملاحظات
الجهات ذات العلاقة الخارجيين				
الجهات الحكومية	وزارة البيئة	الجهة المسؤولة عن اصدار التصاريح والموافقات البيئية للمشروع للتأكد من ان تكون جميع الآثار البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة المتوقعة من المشروع ضمن الحدود الدنيا المقبولة ووفقاً لمتطلبات التخفيف والرصد التي تمت مناقشتها في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع.	عالي	
	وزارة العمل (MoL) ، وزارة النقل (MoT) ، وزارة الصحة (MoH) ، وزارة الطاقة والثروة المعدنية (MEMR) ، وزارة السياحة والآثار (MoTA) والبلديات ذات العلاقة	دور تنظيمي في المشروع	متوسط	
	أمانة عمان الكبرى	الجهة المسؤولة عن مكب الغباوي المجاور مباشرة لموقع المشروع المقترح	متوسط	
	الدفاع المدني	مراجعة ترتيبات الاستجابة لحالات الطوارئ في موقع المحطة مع مديرية الدفاع المدني	متوسط	
	شركة مياهنا	الجهة المسؤولة عن إدارة وتشغيل خدمات الصرف الصحي في محافظتي عمان والزرقاء، وحالياً هي الجهة المسؤولة عن تشغيل وصيانة محطة استقبال الصهاريج في عين غزال	متوسط الى عالي	
المجتمع المحلي	أفراد المجتمعات المحلية والقرى التي تعيش داخل محيط المشروع	منطقة المشروع هي أرض جرداء خالية من أي أنشطة في الوقت الحالي، حيث لم تتم رؤية أي مجتمعات تستفيد اقتصادياً من هذه الأرض. تقع أقرب منطقة ذات نشاط على بعد 5 كم من موقع المشروع. أرض المشروع المقترح مملوكة لخزينة المملكة الأردنية الهاشمية ومخصصة لسلطة المياه، ولن تؤدي إلى أي شكل من أشكال النزوح الاقتصادي أو الجسدي كنتيجة لهذا المشروع. لا توجد مناطق سكنية داخل دائرة نصف قطرها 5 كم على الأقل من المشروع المقترح. تقع المجتمعات التي تعتبر الأقرب إلى المشروع داخل منطقة أحد وهي: - قرية زملة العليا: تبعد 7.5 كم إلى الجنوب الشرقي من الموقع.	منخفض	

المجموعة	أصحاب العلاقة الذي تم تحديدهم	مستوى مشاركتهم بالمشروع	مدى تأثيرهم بالمشروع	ملاحظات
		<p>- قعفرور: 8 كيلومترات إلى الجنوب من الموقع.</p> <p>- قرية الماضونة: تبعد 11 كم إلى الغرب من الموقع.</p> <p>- قرية المناخر: 12 كم إلى الجنوب الغربي</p> <p>- قرية البيضاء: 13 كم غرب الموقع.</p> <p>- قرية مغاير مهنا: تبعد 12 كم غرب الموقع وتقع تحت منطقة الموقر.</p> <p>يرتبط اهتمام المجتمع المحلي بالمشروع بعدة جوانب مثل:</p> <p>- التقليل إلى أدنى حد من الآثار التراكمية السلبية المحتملة على البيئة والصحة العامة وحركة المرور بسبب وجود العديد من المرافق المختلفة داخل منطقة شرق عمان.</p> <p>- الفوائد المحتملة من مراحل الانشاء والتشغيل متمثلة بإيجاد فرص العمل للمجتمع المحلي.</p> <p>مقترحات المجتمع المحلي هي ان يكون للمشروع دور في المسؤولية الاجتماعية في منطقة شرق عمان لصالح المجتمعات المحلية وخاصة الشباب.</p>		
الفئات المهمشة	النساء والشباب واللاجئين السوريين	تلك الفئات التي تتكون من مجموعات ضعيفة ستخدم في المشروع المقترح	متوسط الى منخفض	
المجتمعات المحلية داخل المناطق المستهدفة خدماتها	المجتمعات المحلية / والسكان المقيمين في المناطق التي لا توجد فيها خدمات وشبكات صرف صحي داخل محافظتي عمان والزرقاء. يتم خدمة هذه المناطق في الوقت الحالي من قبل محطة استقبال صهاريج النضح في عين غزال	ستتحمل المجتمعات المحلية التي يخدمها المشروع المقترح أن تدفع مقابل نقل الصهاريج إلى محطة التنقية في الغباوي. بناءً على تحليل القدرة على تحمل التكاليف الذي أجري كجزء من دراسة الجدوى الأولية، تم التوصل إلى أن نسبة الزيادة لرسم النقل للصهاريج ستكون معقولة في محافظتي عمان والزرقاء .	منخفض	
المنظمات غير الحكومية (NGO) /منظمات المجتمع المدني(CSOs)	منظمات المجتمع المدني الرئيسية والتي تم تحديدها في منطقة المشروع والمناطق المحيطة بها هي:	لا تعتبر هذه الجهات متأثرة بشكل مباشر من المشروع الجديد. ومع ذلك، لها دور رئيسي من خلال عملية المشاركة في الجلسات التشاورية والتعبير عن مخاوفهم المحتملة نيابة عن المجتمعات المحلية	متوسط الى منخفض	جمعية شرق عمان لحماية البيئة هي منظمة غير حكومية نشطة في منطقة شرق عمان تعمل على الدفاع عن حماية البيئة في المنطقة
	<p>- جمعية شرق عمان لحماية البيئة</p> <p>- جمعية ربوع المناخر</p> <p>- جمعية البيداء الخيرية.</p> <p>- جمعية مغاير مهنا</p> <p>- جمعية خشافية الدبابية</p>			

المجموعة	أصحاب العلاقة الذي تم تحديدهم	مستوى مشاركتهم بالمشروع	مدى تأثيرهم بالمشروع	ملاحظات
المنشآت والمشاريع القائمة المجاورة	أقرب المنشآت المحيطة بالمشروع: - مكب الغباوي - شركة توليد الكهرباء شرق عمان - محطة التخزين الاستراتيجي للمنتجات البترولية - مزرعة الايقار - المنشآت الأخرى قيد الإنشاء مثل مشروع بينونة للطاقة الشمسية.	سيكون مكب الغباوي أكثر المنشآت المجاورة تأثراً حيث يقع بجوار منطقة المشروع. يجب أن يحافظ المشروع على تنسيق مع المنشآت والمشاريع المجاورة	منخفض	
وكالات التمويل الدولية / الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية	البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية الجهات المانحة الدولية أو المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع البنية التحتية في الأردن.	الجهة الممولة للمشروع لا تتأثر هذه الجهات بالمشروع بشكل مباشر ولكن قد يكون لهم اهتمام بالأغراض البحثية أو بتمويل مكون مختلف من هذا المشروع أو أنشطة إضافية في نفس المجال في المستقبل	عالي	
الجهات ذات العلاقة الداخليين				
مالك المشروع	وزارة المياه والري / سلطة المياه	سلطة المياه هي مالك المشروع وستكون الجهة الرئيسية لاتخاذ قرارات بشأن جميع جوانب تنفيذ المشروع	عالي	
الموظفون والعمال	يشمل جميع الموظفين والعاملين من الذكور والإناث في هذا المشروع. وكذلك العمال المؤقتين والعاملين بدوام جزئي	يتأثرون بالمشروع بشكل مباشر أو غير مباشر خلال جميع المراحل. يتم تعيين الموظفين المباشرين من قبل سلطة المياه وهي الجهة المسؤولة والإشراف على الأداء العام خلال جميع المراحل وستكون السلطة مسؤولة عن الأداء العام للمشروع والامتثال للمتطلبات التنظيمية وكذلك متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية.	منخفض الى متوسط	
عمال المقول الرئيسي والمقاولين الفرعيين	جميع العمال ويشمل ذلك عمال المقاول والمقاولين الفرعيين وكذلك العمال المؤقتين والعاملين بدوام جزئي..	تتأثر هذه المجموعة بالمشروع بشكل مباشر أو غير مباشر أثناء مرحلة الانشاء. عمال المقاول مسؤولون عن الامتثال لجميع أنشطة الانشاء وفقاً لعقد المقاول مع سلطة المياه	منخفض الى متوسط	الأعلى مشاركة خلال مرحلة الانشاء
فريق التشغيل والصيانة واستشاري وحدة تنفيذ المشروع	الموظفون المسؤولون عن تشغيل وصيانة المحطة أثناء مرحلة تشغيل المشروع	هذه المجموعة متضررة بشكل مباشر أو غير مباشر من المشروع أثناء مرحلة التشغيل والصيانة.	متوسط	

ملاحظات/	مدى تأثيرهم بالمشروع	مستوى مشاركتهم بالمشروع	أصحاب العلاقة الذي تم تحديدهم	المجموعة
	متوسط	تتأثر هذه المجموعة مباشرة بالمشروع خلال مرحلة التشغيل. سيكون سائقو ومشغلي الصهاريج مسؤولين عن الامتثال لنظام تتبع MOENV عبر الإنترنت لصهاريج النضح لوزارة البيئة. يجب على إدارة المحطة للمشروع المقترح تنفيذ إجراءات سلامة خاصة لتنظيم دخول وخروج الصهاريج من المحطة	سيكون سائقي ومشغلي الصهاريج مسؤولين عن جمع ونقل مياه الصرف الصحي من المناطق غير المخدومة بشبكات الصرف الصحي في محافظات عمان والزرقاء، بالإضافة إلى نقل الحمأة من محطات المعالجة في السلط والفحيص والبقعة وسيتم نقلهم إلى محطة المعالجة في الغباوي	سائقي / مشغلي الصهاريج

V. نشاطات مشاركة الجهات ذات العلاقة السابقة

الجلسة التشاورية

تماشياً مع متطلبات نظام تقييم الأثر البيئي رقم 37 لعام 2005، تم عقد جلسة تشاورية خلال مرحلة تحديد النطاق في عمان في بتاريخ 5 تشرين الثاني 2019 كجزء من عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع المقترح. حضر هذه الجلسة 39 مشاركاً من جهات مختلفة والتي تمت دعوتهم من قبل وزارة البيئة الشكل 3 يظهر بعض الصور من الجلسة وكما تم ادراج قائمة الحضور في الملحق 1.



الشكل 3: صور من الجلسة التشاورية والمنعقدة بتاريخ 5 تشرين الثاني 2019

بدأت الجلسة التشاورية بكلمة من مدير المشروع وممثل عن وزارة البيئة ووزارة المياه والري. بعد ذلك، قدم فريق الدراسة عرضاً تقديمياً تناول ما يلي (انظر الملحق 10):

- وصف المشروع
- منهجية دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
- أصحاب المصلحة الذين تم تحديدهم حتى الآن
- نظرة عامة على ظروف الوضع البيئي والاجتماعي القائم حالياً في منطقة المشروع
- تقييم أولي للأثار البيئية والاجتماعية المتوقعة من المشروع

بعد العرض التقديمي، كان الباب مفتوحاً لمناقشة التأثيرات المحتملة والقضايا ذات الاهتمام على النحو الوارد في الملحق 1.

الاجتماعات مع المجتمع المحلي

تم عقد اجتماعات مع ممثلي المجتمع المحلي في منطقة المشروع لإشراكهم في وقت مبكر خلال المشروع وفهم مخاوفهم وبحضور ممثلين من وزارة المياه والري. قام فريق المشروع بأخذ جميع التعليقات والمخاوف في عين الاعتبار أثناء عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وقد تم النظر في المقترحات الواقعية والممكنة والقابلة للتطبيق. يمكن الاطلاع على مناقشات هذه الاجتماعات والقضايا ذات الاهتمام والردود في الملحق 2.

تتلخص اهتمامات ومخاوف المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالمشروع المشروع بالجوانب التالية:

- الآثار السلبية التراكمية المحتملة على البيئة والصحة العامة وحركة المرور بسبب وجود مرافق المشروع المختلفة داخل منطقة شرق عمان.
- مصدر إزعاج محتمل ناتج عن عمليات محطة معالجة مياه الصرف الصحي مثل الرائحة، وإمكانية التصريف غير القانوني للمياه العادمة بواسطة الصهاريج
- إعادة استخدام محتملة لمياه الصرف الناتجة عن محطة معالجة مياه الصرف الصحي.
- الفوائد المحتملة من مراحل الانشاء والتشغيل تتمثل في توفير فرص العمل.
- الحاجة المحتملة لتشكيل لجنة من المجتمع المحلي للإشراف على تدابير الرصد والمراقبة التي سيتم اتخاذها خلال مرحلة تشغيل المحطة (بشكل رئيسي نوعية المياه الواردة للمحطة والروائح).
- دعم تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات في منطقة شرق عمان لصالح المجتمعات المحلية وخاصة الشباب.

الدراسة الاجتماعية ولقاءات جماعية مركزة

تم طلب إجراء الدراسة الاجتماعية للمناطق المحيطة بالمشروع خلال لقاءات المجتمع المحلي وذلك من أجل تقييم تأثيرات هذا المشروع، الإيجابية منها والسلبية من منظورهم، بالإضافة الى جمع معلومات حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتمعات المحلية لاستكمال المعلومات التي تم الحصول عليها من دائرة الإحصاءات. ناقشت الدراسة الاجتماعية التوقعات والاهتمامات التي يحملها المجتمع المحلي بشأن القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمتعلقة بالبنية التحتية التي قد تتأثر نتيجة للمشروع.

شملت الدراسة الاجتماعية عينة من 153 أسرة في المجتمعات التي تقع على بعد 7.5 - 13 كيلومترًا من موقع المشروع تليها ثلاث مناقشات جماعية مركزة مع السكان المحليين. تم جمع جميع المعلومات في الفترة ما بين آب وأيلول لعام 2020.

كشفت الدراسة عن مستوى عالٍ من القلق وتوقعات إيجابية محدودة تتعلق بتأثير المشروع. إن التوقعات المنخفضة للتأثير الإيجابي للمشروع والتوقعات العالية للمخاطر البيئية تستند إلى التجربة السابقة للمشروعات الأخرى القائمة في المنطقة وانعدام الثقة بشكل عام في تنفيذ عمليات المراقبة والتخفيف.

بينت التوقعات المحددة للتأثيرات الإيجابية والسلبية للمشروع من قبل عينة الدراسة إلى أن متوسط التوقعات للتأثير الإيجابي ذو معدل منخفض (حوالي 2 من 10 على كل عنصر). يشير هذا إلى أن الآثار الإيجابية كانت متوقعة على نطاق محدود فقط بين شريحة محدودة من السكان. كانت التوقعات بأن يؤثر المشروع سلبًا على البنية التحتية والبيئة والصحة ذي معدل عالي؛ في حين يتم التعبير عن الآثار السلبية المعتدلة مصادر الخل وسبل العيش بمعدل متوسط.

بناءً على نتائج الدراسة، تم استهداف ثلاث لقاءات جماعية مركزة للنقاش المعمق المتعلقة بتأثيرات المشروع. وهي:

- المجموعة الأولى: الشباب بهدف الحصول على تمثيل متناسل للشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا.
- المجموعة الثانية: النساء.
- المجموعة الثالثة: المزارعين ومالكي الثروة الحيوانية.

خلال لقاءات جماعية المركزة، أعرب المشاركون عن أن المشاريع في المنطقة سلبية ومن المحتمل أن تؤدي إلى التلوث وتشكل خطراً على صحة السكان ورفاهيتهم. تم اعتبار أن مكب النفايات هو الأكثر سلبية حيث وصلت الرائحة إلى العديد من المناطق بالإضافة إلى بقايا النفايات المتطايرة من الشاحنات وانتشار الذباب في المنطقة. علاوة على ذلك، فإن إقامة المشروع بمحاذاة مكب النفايات يقود السكان إلى الاعتقاد بأن المشروع سيؤثر على المنطقة بطريقة مماثلة. تضمنت المشاريع والتي أثرت سلبًا على المنطقة شركة توليد الكهرباء ومرافق تخزين الغاز وسوق المواشي. تم استخلاص أن مشروع محطة التنقية هو مشروع آخر غير مرغوب فيه مع احتمال كبير للتسبب في تلوث إضافي. كانت المناقشة حول تأثير المشروع موجّهة في الغالب نحو مخاوف إضافة إلى الوضع السيئ والضعيف القائم بالفعل.

في غضون ذلك، اقترح المشاركون في الدراسة واللقاءات الجماعية المركزة عدة تدابير لإدارة الآثار السلبية للمشروع وتعزيز الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية. وقد تم النظر إلى العديد من هذه الإجراءات على أنها طرق لوزارة المياه لإظهار مسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي من خلال ضمان أن عملها في المنطقة ليس له آثار سلبية على المجتمع والبيئة. تضمنت الإجراءات المقترحة من قبل المجتمع المحلي ما يلي:

- أن تبذل وزارة المياه كل جهد ممكن للتأكد من عدم ظهور آثار بيئية سلبية من المشروع، خاصة أثناء مرحلة التشغيل. يجب أن تكون تدابير المراقبة والمساءلة في مكانها الصحيح لضمان عدم تسبب المشروع في التأثير البيئي السلبي. ويشمل ذلك المراقبة النشطة للروائح وجودة الهواء أثناء تشغيل المحطة، ومراقبة الصهاريج للتأكد من عدم حدوث أي تصريف غير قانوني لمياه الصهاريج في المنطقة.

- يجب أن يستخدم المشروع التكنولوجيا الحديثة وأن يتخذ جميع التدابير لمنع الآثار البيئية الضارة وتجنب انتشار الروائح والانبعاثات الغازية الأخرى في المنطقة.
- يجب ان تشمل التدابير إجراءات لتخفيف التأثيرات على الطرق والمخاوف بشأن سلامة السكان المحليين. كان الاقتراح الأكثر تفضيلاً هو تخصيص مسارات محددة تقيد حركة المرور إلى موقع المشروع في الغبوي بعيداً عن المناطق السكنية. إن المراقبة المناسبة لحركة صهاريج الصرف الصحي أمر بالغ الأهمية لضمان الامتثال.
- تطبيق إستراتيجية توظيف لملء الوظائف من المنطقة المحلية إلى أقصى حد ممكن.
- يجب أن تفر سياسات الموارد البشرية (HR) بالطبيعة عالية المخاطر للعاملين في المحطة الجديدة للمشروع وأن تبذل قصارى جهدها لحماية صحة وسلامة جميع العمال ومنع أي مخاطر صحية ضارة على المدى القصير والطويل.
- تأسيس هيئة للعلاقات المجتمعية وان تكون فعالة بالإضافة الى إيجاد آلية شكاوى ذات قنوات وعمليات يسهل الوصول إليها ومفتوحة والتي تضمن تقبل الشكاوى وفعالية معالجتها والشفافية وعدم التحيز. تساءل المشاركون عن فعالية وعدم تحيز ضابط اتصال مجتمعي واحد واقترحوا تشكيل لجنة اتصال مجتمعية.
- وضع اجراءات تسهل تحديد المتضررين من المشروع لتعويض سبل العيش المفقودة أو الخسائر الأخرى كنتيجة مباشرة للمشروع.
- قد يؤدي وجود حزام نباتي أخضر حول المشروع إلى تقليل الروائح والانبعاثات ومنعها من الوصول إلى المناطق المجاورة.
- يجب التخفيف من التأثير المحتمل على الصورة الاجتماعية للمنطقة وتخفيض أسعار الأراضي من خلال الاستثمار في الأصول المجتمعية والبنية التحتية، مما يساهم في تحسين نوعية الحياة. وشملت الإجراءات المقترحة تخضير المنطقة، وإنشاء الحدائق، وصيانة الطرق ومد شبكة الصرف الصحي.
- وضع تدابير لرصد والسيطرة على مياه الصرف المعالجة لمنع التخلص غير القانوني.
- مخاوف من أن العديد من السكان المحليين قد لا يدركون الآثار السلبية للمشروع على الصحة. يجب أن تنقل وزارة المياه للمقيمين المخاطر والالتزامات بوضوح. يمكن أن يساعد رفع مستوى الوعي بالمخاطر المحتملة أثناء ممارسة مراقبة وتقييم الأثر البيئي في التخفيف من الآثار الصحية السلبية.
- موقع المشروع قريب جداً من السكان، وبالتالي كانت هناك مطالب في إيجاد مواقع بديلة أبعد إلى الشرق للحفاظ على مسافة آمنة من المناطق السكنية. كان هذا هو السيناريو الأكثر طلباً في جميع اللقاءات الجماعية المركزة.

VI. خطة عمل اشراك الجهات ذات العلاقة

تم إعداد خطة عمل مشاركة الجهات ذات العلاقة كما هو موضح في الجدول 2. إن عملية المشاركة هي عملية مستمرة يتم تطبيقها خلال جميع مراحل المشروع لضمان أخذ القضايا، والتي قد يكون لها تأثير على المجتمع المحلي، في الاعتبار من مرحلة التصميم حتى مرحلة إزالة المشروع.

ستقوم وزارة المياه والري بإشراك الجهات ذات العلاقة مع بدء مرحلة انشاء المشروع، حيث ستعين الوزارة من خلال المقاول الرئيسي اثنين من المجتمع المحلي كضباط ارتباط المجتمعي (CLOs). تتضمن أنشطة الاتصال المجتمعي المتعلقة بهذا المشروع إدارة خطة العمل المستمرة لإشراك الجهات ذات العلاقة. بالإضافة إلى تسجيل وتوثيق أي فعاليات وتساورات تتم بشأن المشروع. علاوة على ذلك، سيقوم ضباط الارتباط بمتابعة ومعالجة وتوثيق الشكاوى بناءً على آلية الشكاوى والتي سيتم العمل بها خلال مراحل هذا المشروع.

الأدوار والمسؤوليات

تتحمل سلطة المياه المسؤولية الشاملة عن القيام بإشراك الجهات ذات العلاقة وأنشطة الإفصاح عن المعلومات خلال مرحلة الإنشاء. ومع ذلك، سيتم تنفيذ بعض أنشطة إشراك الجهات ذات العلاقة من قبل المقاول الرئيسي خلال مرحلة الإنشاء. سوف تقوم سلطة المياه بتوزيع الوثائق ذات الصلة على المقاول والجهات ذات العلاقة المشاركين في دورهم التنظيمي لهذا المشروع. سوف تضمن سلطة المياه أيضاً أن يقوم المقاول بتعيين اثنين من ضباط الاتصال المجتمعيين الذين سيكونون مسؤولين عن تنفيذ خطة إشراك الجهات ذات العلاقة خلال مرحلة الإنشاء، بالإضافة إلى إدارة تنفيذ آلية الشكاوى الخاصة بالمشروع. أيضاً، يجب على مدير المشروع من طرف المقاول ادراج ملخص عن الشكاوى في التقارير الشهرية والربعية لسلطة المياه بالإضافة إلى نسخة عن سجل الشكاوى.

يتم تعيين ضباط الارتباط من المجتمع المحلي وسيتم البدء بإجراءاتها قبل مرحلة البدء بالإنشاءات. سيتم تعيين ضباط الارتباط للمشروع من خلال المقاول مع اتصال مباشر من قبل سلطة المياه وتحت إدارتها. يلتزم المقاول أيضاً بتوجيه وتدريب أفرادهم وغيرهم من الموظفين المعنيين على إدارة الشكاوى خلال مرحلة الإنشاء.

خلال مرحلة التشغيل، يتعين على سلطة المياه تفويض أنشطة إشراك الجهات ذات العلاقة إلى مشغل المحطة لمواصلة التنسيق بشأن مشاركتهم وإدارة الشكاوى. ومع ذلك، فمن المتوقع أن هناك حاجة إلى ضباط ارتباط واحد خلال مرحلة التشغيل. يجب على سلطة المياه مراقبة أنشطة الإشراف على تنفيذ خطة إشراك الجهات ذات العلاقة خلال مرحلتي الإنشاء والتشغيل.

يوصى بشدة أن يتم تحديث خطة إشراك الجهات ذات العلاقة بانتظام بمجرد البدء بتشغيل المشروع وبعد ذلك ان يتم اجراء تحديث مرة كل سنتين عند الحاجة.

الجدول 2 : خطة عمل مشاركة الجهات ذات العلاقة

نشاط مشاركة الجهات ذات العلاقة	نوع المعلومات المفصح عنها / طريقة المشاركة	تقنية المشاركة	مجموعات الجهات ذات العلاقة التي سيتم استشارتها / اشراكها
خلال مرحلة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي			
الجلسة التشاورية لتحديد النطاق	تم دعوة ممثلين عن الجهات ذات العلاقة بالمشروع من الوزارات والهيئات الحكومية والهيئات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المحلي من قبل وزارة البيئة.. عرضت الجلسة مكونات المشروع ومنهجية التقييم البيئي والاجتماعي. كما تضمنت الجلسة مناقشات مع المشاركين لتحديد المخاوف والقضايا الجديرة بالاهتمام فيما يتعلق بالمشروع	عُقدت الجلسة التشاورية في فندق بريستول في عمان، في 5 تشرين الثاني 2019 وتضمنت عروض عن مكونات المشروع ومناقشات جماعية.	<ul style="list-style-type: none"> - الوزارات - البلديات - ممثلين عن المجتمع المحلي - الجمعيات والتعاونيات وأصحاب الأعمال - المنظمات غير الحكومية - الوكالات الدولية (بما في ذلك الجهات المانحة الأخرى التي تمول مشاريع أخرى في نفس المنطقة) - وسائل الإعلام - المؤسسات الأكاديمية
الاجتماعات والتشاور مع الجهات ذات العلاقة	التشاور مع مجموعات مختلفة من الجهات ذات العلاقة لفهم وجهات نظرهم ومخاوفهم المحتملة.	<ul style="list-style-type: none"> - عُقدت اجتماعات تشاورية مع المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني يومي 17 و27 تشرين الثاني 2019 في مديرية منطقة أحد / أمانة عمان الكبرى. - أما بالنسبة لمشغلي / أصحاب الصهاريج فقد أجريت مقابلات وجهها لوجه في محطة عين غزال. - أجرى هذه الاستشارات استشاري دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي 	<ul style="list-style-type: none"> - منظمات المجتمع المحلي - ممثلين عن المجتمع المحلي - سائقو ومشغلو صهاريج نقل مياه الصرف الصحي

مجموعات الجهات ذات العلاقة التي سيتم استشارتها / اشراكها	تقنية المشاركة	نوع المعلومات المفصح عنها / طريقة المشاركة	نشاط مشاركة الجهات ذات العلاقة
<ul style="list-style-type: none"> - سيتم استهداف نفس المشاركين في جلسة تحديد النطاق. بالإضافة إلى أي مجموعات أخرى من أصحاب العلاقة تم تحديدها على أنها ذات صلة بالمشروع أثناء عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والدراسة الأولية. 	<ul style="list-style-type: none"> - الإفصاح عن الملخص غير الفني وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي بما في ذلك خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى خطة مشاركة أصحاب العلاقة وخطة العمل البيئية والاجتماعية عبر مواقع الإنترنت لـ EBRD و WAJ لمدة 120 يوماً. - وضع نسخ ورقية من الوثائق المذكورة أعلاه لدى سلطة مياه الأردن وفي مديرية بلدية منطقة أحد / أمانة عمان الكبرى. - عقد اجتماع افتراضي ونشر الاجتماع المسجل على صفحة الفيسبوك لسلطة المياه وعلى صفحة فيسبوك لرئيس اللجنة المحلية لمنطقة أحد / أمانة عمان الكبرى. - وضع ملصقات على لوحات الإعلانات في مديرية بلدية منطقة أحد ومباني منظمات المجتمع المدني المحلية. - توزيع المنشورات على المجتمعات المحلية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> - الكشف عن نتائج تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والوثائق والتقارير ذات الصلة لأصحاب العلاقة من خلال عرض تقديمي ومنشورات. تتضمن المعلومات التالية: - الغرض من أنشطة المشروع وطبيعتها وحجمها ومدتها. - التأثيرات المحتملة وتدابير التخفيف المقترحة. - عملية إشراك أصحاب العلاقة المتوخاة أثناء تنفيذ المشروع. - آلية الشكاوى أثناء تنفيذ المشروع. - رابط الوصول إلى وثائق التقييم البيئي والاجتماعي للمشروع. - الوصول إلى تفاصيل اجتماع الإفصاح الافتراضي للمشروع. - تفاصيل الاتصال لتلقي الملاحظات والتعليقات على وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي خلال فترة الإفصاح. 	جلسة الإفصاح
قبل البدء بمرحلة الانشاء			
<ul style="list-style-type: none"> - الموظفين بالمشروع والعاملين (الدائمين والمؤقتين) - المقاول الرئيسي والمقاولين الفرعيين 	<ul style="list-style-type: none"> - لقاء مفتوح، اجتماعات في وزارة المياه والري، كتب رسمية، البريد الإلكتروني 	<ul style="list-style-type: none"> - إنشاء لقاء مفتوح لطرح الأسئلة المباشرة لسلطة المياه. - الإبلاغ عن آلية الشكاوى للموظفين وكيف يمكنهم الوصول إليها 	اجتماعات مع الموظفين
<ul style="list-style-type: none"> - عمال المقاول الرئيسي والمقاولين الفرعيين (دائمين او مؤقتين) 	<ul style="list-style-type: none"> - اجتماعات في مكاتب المقاول - قنوات الاتصال الأخرى مثل: رسائل البريد الإلكتروني والعروض التقديمية والتقارير والمنشورات 	<ul style="list-style-type: none"> - يجب على سلطة المياه الاتفاق على إجراءات الية شكاوى المجتمع مع المقاول أثناء مرحلة الانشاء - سيقوم المقاول بمشاركة مدونة قواعد السلوك مع جميع العمال بما في ذلك العمال المؤقتين، وإجراء 	اجتماعات مع المقاول والمقاولين الفرعيين والعمال المؤقتين

نشاط مشاركة الجهات ذات العلاقة	نوع المعلومات المفصح عنها / طريقة المشاركة	تقنية المشاركة	مجموعات الجهات ذات العلاقة التي سيتم استشارتها / اشراكها
	التدريبات المتعلقة بذلك مثل جلسات التعريف أو التوعية إذا لزم الأمر	- إبلاغ جميع موظفي المشروع / العاملين بالآلية وقت التوظيف	
الإفصاح عن آلية الشكاوى للعامّة	سيتم تعيين ضابطي ارتباط من المجتمع المحلي خلال مرحلة الإنشاء من خلال المقاول وتحت إدارة سلطة المياه. يجب اختيار ضباط الارتباط من المجتمع المحلي. وتكون المسؤولية الرئيسية لهم التواصل مع الجهات ذات العلاقة بالمشروع وبناء الثقة معهم. يجب تدريب ضباط الارتباط (إما من قبل المقاول أو سلطة المياه أو عبر طرف ثالث). كما يجب ان يكون ضباط الارتباط على دراية تامة بآلية الشكاوى للمشروع والتي تتبناها سلطة المياه حالياً. يجب أن يتأكد ضباط الارتباط من الجهات ذات العلاقة بالمشروع على علم جيد بآلية الشكاوى للمشروع.	- حوار مفتوح، اجتماعات، مراسلات رسمية، اجتماعات.	- ممثلين المجتمع المحلي - منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية. - مالكو وسائقو الصهاريج
التشاور مع الجهات الحكومية ذات العلاقة	يجب أن يحتفظ المقاول، تحت إشراف سلطة المياه، بقناة اتصال / حوار مفتوحة طوال مرحلة الإنشاء مع الوزارات / والهيئات الحكومية ذات العلاقة والتي ستشارك في مراقبة المشروع، أو اصدار التراخيص أو الإشراف عليه.	- التواصل المستمر من خلال رسائل البريد الإلكتروني والمراسلات الرسمية والمكالمات الهاتفية وورش العمل والاجتماعات. - حوار مستمر ومفتوح طوال حياة المشروع. - توفير وثائق المشروع بما في ذلك دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بالإضافة الى الملخص الغير فني، الإدارة البيئية والاجتماعية خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع.	- الوزارات والهيئات الحكومية ذات العلاقة بالمشروع والتي لها دور تنظيمي في المشروع وتؤثر على عملية تصاريح المشروع.
خلال مرحلة الإنشاء			
الاجتماعات التشاورية عند الحاجة وبالتعاون مع وزارة	- يجب على المقاول إخطار الجهات ذات العلاقة بأنشطة البناء وأي تغييرات في الجداول، وتنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية	- اجتماعات عامة (حسب الحاجة)، والاجتماعات (الرسمية وغير الرسمية)، والمكالمات الهاتفية، وإعداد	- الجهات ذات العلاقة لخارجيين مثل المجتمع المحلي / وأصحاب الأعمال ومشغلي

نشاط مشاركة الجهات ذات العلاقة	نوع المعلومات المفصح عنها / طريقة المشاركة	تقنية المشاركة	مجموعات الجهات ذات العلاقة التي سيتم استشارتها / اشراكها
المياه (وتعتمد على مستوى الشكاوى المقدمة)	(ESAP)، وتحديد الأثار الجديدة (إن وجدت)، ومراجعة الوثائق، وتنفيذ خطة اشراك الجهات ذات العلاقة، والمعالجة والاستجابة لشكاوى المجتمع (إن وجدت). سيصبح هذا ساري المفعول عند إخطار المقاول ببدء أنشطة الانشاء.	تقارير الشكاوى الشهرية والفصلية إلى سلطة المياه.	الصهاريج والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
التواصل مع أفراد المجتمع المحلي والمشاريع المجاورة / المرافق القريبة .	- يجب على المقاول الحفاظ على قناة اتصال مفتوحة طوال مرحلة الانشاء مع المجتمعات المحلية والشركات و / أو المشاريع المجاورة / المرافق القريبة للمشروع. - يتحمل المقاول مسؤولية معالجة الشكاوى وحلها من خلال ضباط الارتباط الذين سيتابعون وينسقون الشكاوى الواردة وفقاً لذلك.	- في الموقع من خلال ضباط الارتباط مع المجتمع المحلي	- افراد المجتمع المحلي - فريق إدارة المشاريع المجاورة للمشروع
أداء وزارة المياه خلال مرحلة الانشاء	- تحديث خطة العمل البيئية والاجتماعية واعداد التقارير السنوية عن تنفيذها	- التقارير الكتبية الرسمية والاجتماعات الدورية مع الجهات ذات العلاقة الداخليين لمراجعة الأداء والنظر في القضايا التي يثيرونها	- مجموعة الجهات ذات العلاقة الداخليين (الموظفين، الموردين، الكوادر المحلية، الموردين، الكوادر العاملة)
مرحلة التشغيل			
الموظفين وخاصة أولئك الذين يشاركون في أنشطة التشغيل والصيانة .	إنشاء منتدى مفتوح لطرح الأسئلة المباشرة لإدارة المشروع من طرف سلطة المياه. الإبلاغ عن وجود الية الشكاوى المتاحة للموظفين وكيف يمكنهم الوصول إليها.	- مكاتب سلطة المياه / مكاتب المشغل عن طريق البريد الالكتروني، الاجتماعات، المراسلات الرسمية	- موظفي سلطة المياه المعنيين بالمشروع (الدائمين والمؤقتين) - كوادر المشغل
الحفاظ على تسجيل والإبلاغ عن الشكاوى	يجب أن يحافظ ضباط الارتباط المعين من قبل المشغل على تسجيل الشكاوى وحلها وإعداد التقارير وفقاً لألية الشكاوى للمشروع.	- اجتماعات عامة كلما دعت الحاجة، الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، المكالمات الهاتفية، التقارير الشريفة والربعية عن الشكاوى لسلطة المياه	- مجموعة الجهات ذات العلاقة الداخليين والخارجيين (المجتمعات المحلية، أصحاب الاعمال المجاورين، سانقي الصهاريج، منظمات المجتمع المدني الجمعيات الغير ربحية)

مجموعات الجهات ذات العلاقة التي سيتم استشارتها / اشراكها	تقنية المشاركة	نوع المعلومات المفصح عنها / طريقة المشاركة	نشاط مشاركة الجهات ذات العلاقة
مجموعة الجهات ذات العلاقة الخارجيين (ممثلين عن المجتمعات المحلية القريبة وخاصة منطقة شرق عمان)	اجتماعات عامة كلما اقتضت الحاجة، المراسلات الرسمية وغير الرسمية	مناقشة إمكانية تطبيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية لدعم المجتمع المحلي بما يتماشى مع استراتيجية سلطة المياه للمسؤولية الاجتماعية. (سيتم تحديد ذلك لاحقاً من قبل المشغل).	التواصل مع أفراد المجتمع المحلي والمشاريع المجاورة / المرافق القريبة.
مجموعة الجهات ذات العلاقة الداخليين والخارجيين (المجتمعات المحلية، الموردين، سانقي الصهاريج)	التقارير الكتبية الرسمية والاجتماعات الدورية مع الجهات ذات العلاقة الداخليين لمراجعة الأداء والنظر في القضايا التي يثيرونها	تحديث خطة العمل البيئية والاجتماعية واعداد التقارير السنوية عن تنفيذها.	أداء وزارة المياه خلال مرحلة التشغيل

الإفصاح عن وثائق المشروع

كجزء من مشاركة الجهات ذات العلاقة والاستشارات المطلوبة بموجب متطلب الأداء المتعلق بالإفصاح عن المعلومات وإشراك الجهات ذات العلاقة (PR10) للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، سيتم الإفصاح عن وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الكاملة للجمهور لمدة 120 يومًا تقويميًا بما يتماشى مع سياسة المعلومات العامة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ستضمن وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التي سيتم الإفصاح عنها ما يلي:

- دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛
- الملخص غير الفني للدراسة؛
- خطة إشراك أصحاب العلاقة؛ و
- خطة العمل البيئية والاجتماعية للمشروع.

ستكون هذه الوثائق متاحة باللغتين الإنجليزية والعربية وسيتم نشرها على الموقع التالي:

- موقع وزارة المياه والري على الإنترنت: (www.mwi.gov.jo)
- موقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على الإنترنت: (www.ebrd.com)
- سيتم وضع نسخ ورقية من وثائق الدراسة (دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛ الملخص غير الفني للدراسة؛ خطة إشراك أصحاب العلاقة؛ وخطة العمل البيئية والاجتماعية للمشروع) مع الإشارة إلى إجراءات الوصول إليها نظرًا لقيود Covid-19 لدى سلطة المياه لدى العنوان التالي:

سلطة مياه الأردن، بناية رقم 6، شارع جابر بن حيان، الشميساني - عمان

هاتف: +962-6-5652261

- سيتم وضع نسخة ورقية من وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛ الملخص غير الفني للدراسة؛ خطة إشراك أصحاب العلاقة؛ وخطة العمل البيئية والاجتماعية للمشروع) التي تم الكشف عنها مع الإشارة إلى إجراءات الوصول إليها نظرًا لقيود Covid-19 في مديرية بلدية منطقة أجد / أمانة عمان الكبرى لدى العنوان التالي:

قضاء شمال الخشافية / مقابل مركز الخشافية الصحي

هاتف: +962-6-4020410

- سيتم وضع نسخ ورقية من الملخص غير الفني للدراسة في مباني منظمات المجتمع المدني المحلية مع الإشارة إلى إجراءات الوصول إليها بالنظر إلى قيود Covid-19. كما سيتم الإبلاغ عن تفاصيل مواقع منظمات المجتمع المدني المحلية حيث ستوفر الوثائق خلال اجتماع الإفصاح.

عادة، يتم عقد اجتماعات للإعلان عن مكان عن نشر الوثائق للمجتمعات في مواقع هي الأقرب إلى المجتمعات المعنية، كما هو مطلوب من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. تعقد هذه الاجتماعات لعرض نتائج تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والإعلان عن توافر الوثائق التي تم الكشف عنها لأصحاب العلاقة. ومع ذلك، نظرًا لانتشار جائحة كورونا COVID-19 والقيود الحكومية المتعلقة بالاجتماعات العامة، فإن اجتماعا الإعلان سوف يتخذ شكل اجتماع افتراضي؛ حيث سيتم إرسال دعوة إلى أصحاب العلاقة. وقبل عقد الاجتماع الافتراضي للإفصاح، سيتم نشر العرض على صفحة الـ Facebook التابعة لسلطة المياه وسيتم نشر رابط الاجتماع الافتراضي على الموقع الإلكتروني لوزارة المياه والري. كما سيتم نشر العرض على صفحة الفيسبوك التابعة لرئيس اللجنة المحلية لمنطقة أهد\أمانة عمان. سيقوم عرض الإفصاح بإعلام الأشخاص بمكان توفر مستندات الكشف والرابط للاجتماع. علاوة على ذلك، سيتم تسهيل الاجتماع الافتراضي من قبل المستشار وسيتم إجراؤه بطريقة تضمن توفير فرص متساوية لجميع المشاركين لطرح الأسئلة أو التعبير عن وجهات النظر. سيتضمن الاجتماع الافتراضي (باستخدام منصة Zoom) عرضًا تقديميًا يغطي أنشطة المشروع ونتائج تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (بما في ذلك التأثيرات وآلية الشكاوى) ومعلومات حول الوصول إلى وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. سيتيح الاجتماع أيضًا وقتًا للتعليقات والأسئلة والأجوبة في نهاية الجلسة. سيتم تسجيل العرض التقديمي للاجتماع والأسئلة والأجوبة وتوثيقهما في تقرير موجز يقدم إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، كما سيتم نشر رابط الاجتماع المسجل على صفحات الفيسبوك التابعة لسلطة المياه الأردنية لرئيس اللجنة المحلية لمنطقة أهد\أمانة عمان.

سيشمل نهج الإفصاح أيضًا إعداد وتوزيع منشور للمجتمعات المحلية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية. سيتضمن المنشور المعلومات التالية:

- أنشطة المشروع وطبيعتها وحجمها ومدتها.
- المخاطر والآثار المحتملة على أصحاب العلاقة وتدابير التخفيف المقترحة.
- عملية إشراك الجهات ذات العلاقة، والفرص والطرق التي يمكن للمجتمعات المحلية المشاركة من خلالها أثناء تنفيذ المشروع بما في ذلك تفاصيل الاجتماع الافتراضي الذي سيعقد.
- آلية الشكاوى العامة أثناء تنفيذ المشروع.
- رابط الوصول إلى وثائق دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروع.
- تفاصيل الاتصال لتلقي الملاحظات والتعليقات على وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي خلال فترة الإفصاح.

ستشمل أنشطة الإفصاح الإضافية وضع ملصقات على لوحات الإعلانات في مبنى مديرية بلدية منطقة أهد ومباني منظمات المجتمع المدني المحلية المتواجدة في المنطقة.

أخيرًا، سيتمكن أصحاب العلاقة من طرح تعليقاتهم ومخاوفهم خلال مدة الإفصاح عن طريق إبلاغها إلى سلطة المياه الأردنية على عنوان الاتصال التالي

سلطة المياه الأردنية
مدير المشروع: م. أحمد العواملة
عمارة رقم 6، شارع جابر بن حيان، الشميساني

ص.ب 5012 عمان 11181
هاتف: +962-6-5652261-Ext (1050)
فاكس: +962-6-5687760
عنوان البريد الإلكتروني: ahmad_al-awamleh@mwi.gov.jo

سيقوم استشاري الدراسة بمراجعة ومناقشة والرد على التعليقات والملاحظات الواردة من الجهات ذات العلاقة من خلال الاجتماعات الافتراضية أو المكالمات الهاتفية أو البريد الإلكتروني. وسيتم إضافة أي تعديلات مطلوبة بناءً على تعليقات / ملاحظات أصحاب العلاقة إلى وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

VII. آلية الشكاوى

إجراءات شكاوى المجتمع المحلي

يتوجب على سلطة المياه اعتماد آلية رسمية للشكاوى للمشروع لرصد وحل النزاعات المحتملة مع الجهات ذات العلاقة والذين قد تتأثر مصالحهم بسبب المشروع، وكذلك لضمان النظر في جميع الشكاوى ومعالجتها في الوقت المناسب.

من الجدير بالذكر أن جميع الشكاوى المسجلة من خلال نظام الاتصال الموحد في سلطة المياه يجب أن تُرسل من قبل مركز الاتصال إلى المشروع والذي سيتم التعامل معها من خلال ضباط الارتباط مع المجتمع المحلي. سيتم معالجة الشكاوى من قبل المقاول خلال مرحلة الانشاء ومن قبل المشغل خلال مرحلة التشغيل والصيانة.

بالإتفاق مع سلطة المياه، سيتم تعيين ضابط ارتباط مع المجتمع المحلي (CLOs) عدد 2 لهذا المشروع خلال مرحلة الانشاء، وعدد 1 خلال مرحلة التشغيل. يتضمن دور ضباط الارتباط تلقي أي شكاوى كما ويجب تدريبه بشكل مناسب للتعامل مع الشكاوى وحلها. سيتم اختيار ضباط الارتباط من المجتمع المحلي.

يكون ضباط الارتباط مسؤولون عن تسجيل الشكاوى المستلمة في سجل الشكاوى واتخاذ الإجراءات المناسبة لها. أثناء حل الشكاوى، يلزم التواصل المنتظم مع المشتكي، ويجب الاحتفاظ بسجلات لتواريخ وتفاصيل الإجراءات وتوثيقها.

يجب تحديد مسؤوليات واضحة لإدارة آلية الشكاوى ويشمل ذلك إدارة الشكاوى وحلها واعداد التقارير الخاصة بها. يعرض الجدول 3 إجراءات آلية الشكاوى والتي يجب تطبيقها أثناء تنفيذ المشروع (مرحلة الانشاء والتشغيل) وكيف يمكن تنفيذها بالتنسيق مع سلطة المياه. يكون المقاول / المشغل في الموقع مسؤولاً عن ضمان الامتثال لآلية الشكاوى من خلال ضباط الارتباط. والذين سيقومون بالتنسيق مع سلطة المياه، لتقديم تقرير إلى السلطة وفقاً لذلك.

يعرض الجدول 3 خطوات تقديم الشكاوى والتعامل معها فيما يوضح الشكل 5 الرسم التوضيحي لآلية الشكاوى ومعالجتها.

الخطوات	آلية الشكاوى العامة
1. استقبال الشكاوى	<p>يمكن تسجيل شكاوى مباشرة من قبل المواطنين والجهات ذات العلاقة من خلال:</p> <p>1. سلطة المياه:</p> <ul style="list-style-type: none"> • صندوق استقبال الشكاوى والمقترحات في وزارة المياه والري • مركز استقبال الشكاوى (رقم الخط الواحد 117116): • تعبئة نموذج الشكاوى على موقع الوزارة على الأترنت (الشكل رقم 4 أدناه) <p>تُحال الشكاوى التي يتم تلقيها من خلال سلطة المياه إلى مديرية المتابعة / إدارة الاتصالات في الوزارة ومن، ثم يتم إرسالها إلى ضباط الارتباط المجتمعي للمشروع.</p> <p>2. موقع المشروع:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نموذج الشكاوى الخاص بالمشروع (يجب توفر نسخ في موقع المشروع) • تطبيق الواتساب (على رقم ضباط الارتباط المجتمعي) • البريد الإلكتروني الخاص باستقبال شكاوى المشروع <p>يتم معالجة الشكاوى التي يتم تلقيها من خلال موقع المشروع مباشرة وتوثيقها في سجل الشكاوى (الجدول 4) من قبل ضباط الارتباط المجتمعي في موقع المشروع. قبل البدء بمرحلة الإنشاء، سيتم الإفصاح عن آلية الشكاوى إلى الجهات ذات العلاقة والمجتمعات المحلية من خلال ضباط الارتباط. بالإضافة إلى ذلك، سيتم ادراج معلومات الاتصال التالية لتسجيل الشكاوى على لوحة المشروع في موقع المشروع.</p> <ul style="list-style-type: none"> • عنوان البريد الإلكتروني المخصص لتلقي الشكاوى • رقم الهاتف المخصص للواتساب لتلقي الشكاوى • نسخ مطبوعة من نماذج الشكاوى في موقع المشروع <p>* يحق للأفراد / والجهات طلب الحفاظ على سرية أسمائه عند تسجيل الشكاوى</p>
2. التحقق من الشكاوى	<p>يقوم ضباط الارتباط المجتمعي بالتحقق من صحة الشكاوى</p> <p>إذا تم رفض الشكاوى لأسباب مثل عدم صحتها، أو لم يكن لها أي أساس أو لم يكن هناك أي إجراء مطلوب، فيجب على ضباط الارتباط الردّ لصاحب الشكاوى في غضون 10 أيام مع شرح سبب الرفض مع الأدلة حيثما ينطبق ذلك</p> <p>يجب أن تقوم ضباط الارتباط بإبلاغ مديرية الاتصال بالقرار من أجل إغلاق الشكاوى.</p>
3. حل الشكاوى	<p>بمجرد التحقق من الشكاوى، يقرر المقاول / مشغل المحطة الحلول والخيارات ويجهز الرد.</p> <p>يجب التحقق من الشكاوى في غضون يومي عمل.</p> <p>يجب بعدها اقتراح قرار / إجراء لحل الشكاوى والتعامل معها، ثم الرد على صاحب الشكاوى في غضون 5 أيام عمل كحد أقصى.</p>
4. التوصل لاتفاق لحل الشكاوى	<p>يتم إغلاق الشكاوى عند التوصل إلى اتفاق مع صاحب الشكاوى. يجب تسجيل ذلك في سجل الشكاوى/ قاعدة البيانات مع تاريخ الإغلاق، وأي وثائق أو صور داعمة أخرى يتم تخزينها للرجوع إليها في المستقبل</p>

الخطوات	ألية الشكاوى العامة
5. التصعيد وعدم حل الشكوى	إذا كان صاحب الشكوى غير راضٍ عن قرار حل الشكوى من قبل فريق المشروع وضابط الارتباط، يحق لصاحب الشكوى تصعيد الشكوى الى الجهة العليا في وزارة المياه ليتم مراجعتها من قبلهم واتخاذ القرار المناسب لحل الشكوى. في حالة عدم الرضا عن قرار الوزارة فيمكن للمشتكي الرجوع إلى المحكمة المختصة لحل موضوع الشكوى.

* عربي المواطن / المواطنة
قم تعبئة النموذج المعد للشكاوى والإقتراحات ومن ثم الضغط فقط على موافق .
أو الإتصال على هاتف مركز الشكاوى الموحد لقطاع المياه 117116

أو تعبئة النموذج الخاص بنظام الشكاوى الحكومية المركزي من خلال الرابط التالي:-
<http://mopds.gov.jo/ar/Pages/CMU.aspx>

تحتاج عناصر هذه القائمة الموافقة على المحتوى. لن يتم عرض ما يتم إرساله في طرق العرض العامة حتى يتم الموافقة عليه من قبل أي شخص يتمتع بالحقوق المناسبة لذلك. مزيد من المعلومات حول الموافقة على المحتوى.

موافق إلغاء الأمر

تدقيق إملائي... ABC

* يشير إلى حقل مطلوب

العنوان

* النوع شكوى

* الإسم

* رقم الهاتف

* البريد الإلكتروني

* الموضوع

* النص

انقر للحصول على تعليمات حول إضافة تنسيق HTML.

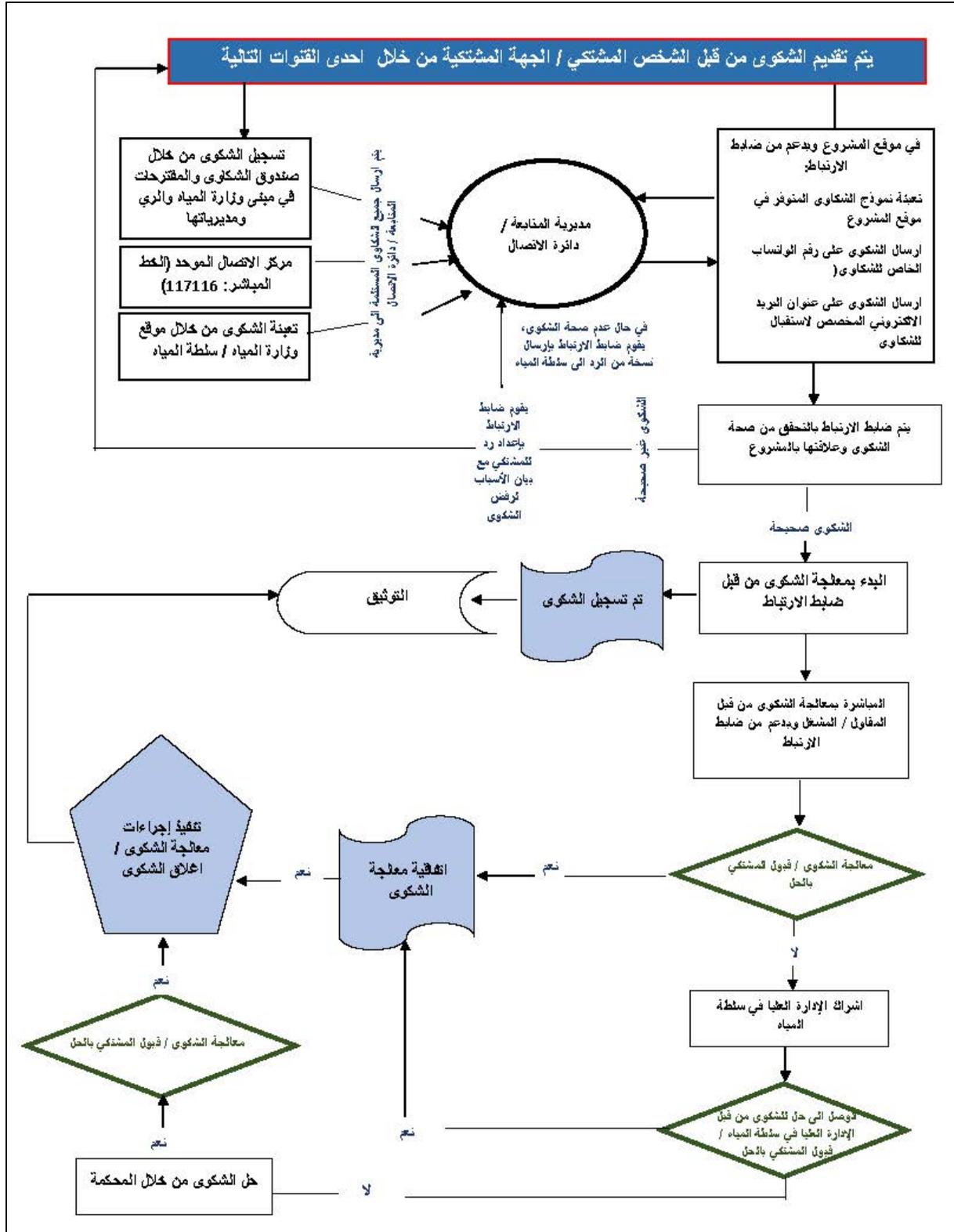
موافق إلغاء الأمر

الشكل 4 : نموذج الشكاوى على موقع وزارة المياه¹

¹<http://www.waj.gov.jo/sites/ar-jo/Lists/test2/Newform.aspx>

الجدول 4: نموذج سجل الشكاوى

سجل الشكاوى (استخدم هذا السجل لتوثيق الشكاوى المقدمة من المجتمعات / الأفراد / المنظمات المحلية)										
تاريخ إبلاغ قرار الشكاوى إلى المشتكي	قرار معالجة الشكاوى	تاريخ قرار معالجة الشكاوى	نتيجة التأكد من الشكاوى	اسم الشخص للتحقق من الشكاوى	تاريخ التحقق من الشكاوى	ملخص الشكاوى	رقم المرجع	اسم متلقي الشكاوى	اسم الشخص / الجهة الذي قدم الشكاوى	تاريخ استلام الشكاوى



الشكل 5: الرسم التوضيحي لإجراءات آلية الشكاوى

طاقم المقاول

يجب التأكد من ابلاغ جميع العاملين في الموقع عن آلية الشكاوى، وكيفية تنفيذها ومن المسؤول عن إدارتها عند بدء العمل. ستسمح آلية الشكاوى الخاصة بالموظفين بمعالجة النزاعات أو المخاوف في مكان العمل بطريقة عادلة وسهلة وشفافة. يجب ان تتوافق آلية الشكاوى للموظفين مع سياسة الموارد البشرية الخاصة بالمقاول (HR)، وهي تنطبق على عمال المقاول المباشرين بالإضافة إلى عمال المقاولين الفرعيين.

مبادئ شكاوى العاملين في الموقع:

تلتزم سلطة المياه مع المقاول الرئيسي بأن تجعل تسجيل الشكاوى للعمال عملية شفافة وذلك للتعبير عن المخاوف، مع ضمان إمكانية تقديم الشكاوى دون الإفصاح عن هوية المشتكي.

تضمن سلطة المياه مع المقاول الرئيسي عدم حدوث اي انتقام أو تمييز ضد أولئك الذين يقومون بتسجيل شكاوى اثناء عملهم، وأنه سيتم التعامل معها بسرية وذلك على النحو التالي:

- يجب ان تأخذ سلطة المياه / إدارة المقاول الرئيسي الشكاوى الواردة من الموظفين والعمال على محمل الجد وتتخذ الإجراءات الفورية والمناسبة.
- يجب على سلطة المياه جنباً إلى جنب مع إدارة المقاول الرئيسي التأكد من أن آلية الشكاوى للموظفين والعاملين تتماشى مع سياسة الموارد البشرية للمقاول.
- للعامل الحق في الحفاظ على سرية عملية تقديم الشكاوى والطعن في القرار المتخذ إذا لم يكن راضياً عن النتائج الأولية.
- للموظف / للعامل الحق في التعبير عن شكواه لمنظمات العمال لحماية حقوقهم.
- سلطة المياه مسؤولة عن مراقبة تنفيذ مبادئ وآليات الشكاوى من قبل المقاول من خلال التدقيق والتفتيش المنتظم لسجلات المقاول.
- يحق لسلطة المياه التحقق بشكل عشوائي من الموظفين / العمال وسؤالهم في الموقع عما إذا كانت لديهم أية شكاوى وإذا كان المقاول ينفذ آلية الشكاوى.

يعرض الجدول 5 آلية الشكاوى المقترحة لطاقم المقاول من العمال والموظفين.

الجدول 5: آلية الشكاوى للموظفين والعمال

الخطوات	الآلية
الخطوة 1: مناقشة الغير رسمية	يتم تشجيع الموظفين والإدارة على استخدام الأساليب غير الرسمية لحل الخلافات أو النزاعات. إذا كان لدى الموظف/العامل شكوى فيما يتعلق بمكان العمل أو ظروف العمل أو الطريقة التي يعاملون بها في العمل، فينبغي عليهم، حيثما أمكن، البدء في مناقشتها مع مشرفهم المباشر أو مديرهم. قد يكون من الممكن الاتفاق على حل غير رسمي بين العامل والمدير. سيبذل كل من الإدارة والعمال كل جهد ممكن لحل الشكاوى والنزاعات بأقل فرصة للتوتر أو الصراع.
الخطوة 2: الشكاوى الرسمية والشكاوى السرية	عندما تحدث مشكلة في العمل، يجب على موظف المشروع / العامل تقديم شكوى مكتوبة إلى مديره المباشر في غضون 5 أيام عمل إما في الموقع أو المكتب. إذا كان لدى الموظف / العامل قلق ولا يفضل ذكر اسمه، فيمكن تقديم الشكاوى بدون اسم وسيتم التعامل معه على أنه تقديم رسمي حيث سيتم تنفيذ خطوات معالجة الشكاوى.

الخطوات	الآلية
	<p>يجب على المدير المباشر الرد على الشكوى خلال 5 أيام عمل. إذا لم يكن الموظف / العامل راضيًا عن رد المشرف المباشر، يمكنه التوجه بالشكوى إلى قسم الموارد البشرية (HR) الذي سيقوم بتسجيل الشكوى في سجل الشكاوى.</p> <p>يتوجب على قسم الموارد البشرية الرد خلال مدة 7 أيام عمل. إذا لم يكن الموظف / العامل راضيًا عن الاستجابة ويرغب في الاستئناف، يمكنه التوجه بالشكوى إلى مستوى أعلى أو الإدارة في غضون 7 أيام عمل من تلقي الرد من قسم الموارد البشرية. يجب بذل كل جهد ممكن لتأمين قرار يخدم مصلحة العامل والمقاول. بعد الاجتماع، سيعطي المدير الموظف قرارًا كتابيًا.</p> <p>إذا كان الموظف / العامل غير راضٍ عن قرار الإدارة العليا، فيمكنه الاتصال بمنظمة العمال (التي ينتمي إليها) والحصول على مزيد من المشورة والمساعدة.</p> <p>إذا لم يكن الموظف / العامل راضيًا عن القرار النهائي لإجراءات حل الشكوى داخليًا، يمكن الموظف تعيين محامٍ وحل المشكلة من خلال المحكمة.</p>

طاقم وزارة المياه والري / سلطة المياه

تختلف آلية الشكاوى لموظفي سلطة المياه اختلافًا طفيفًا عن تلك الخاصة بطاقم المقاول حيث أنها ستحتاج إلى الامتثال لنظام الخدمة المدنية رقم 2013/82 وتعديلاته، وتحديدًا المواد (161) إلى (165). يتم تطبيق آلية الشكاوى الواردة في هذه النظام حاليًا من قبل سلطة المياه وتطبق على جميع موظفي السلطة والذين لديهم الحرية في تقديم شكوى من خلال هذه الآلية.

VIII. المراقبة واعداد التقارير

يجب ان تستمر المشاورات وعملية اشراك الجهات ذات العلاقة طوال مراحل المشروع (الانشاء والتشغيل). كما وتقع على سلطة المياه والمقاول الرئيسي مسؤولية ضمان ترسيخ علاقات جيدة مع المجتمعات المحلية خلال مرحلة الانشاء.

يجب على سلطة المياه تقديم تقارير عن تنفيذ خطة اشراك الجهات ذات العلاقة والشكاوى بالإضافة إلى نتائج المراقبة الاجتماعية والبيئية إلى البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية.

خلال مرحلة التشغيل والصيانة، يجب ان تحافظ سلطة المياه على تواصل مستمر مع الجهات ذات العلاقة والمجتمع المحلي وستكون مسؤولة عن اعداد التقارير المتعلقة بأداء المشروع بدعم من المشغل.

تحدد خطة اشراك الجهات ذات العلاقة الأنشطة المختلفة والتي تتطلب المراقبة وإعداد التقارير الخاصة بها، وهي كما يلي:

- نشاطات الإفصاح الكشف عن معلومات المشروع.
- المشاورات والاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة.
- إعداد التقارير الشهرية والربع سنوية.

يجب ان تتضمن محاضر أي اجتماعات ولمشاورات مع ا لجهات ذات العلاقة معلومات عن تاريخ ومكان الاجتماع والغرض وقائمة المشاركين.

يجب الاحتفاظ بجميع المراسلات من قبل الجهات ذات العلاقة المكتوبة الأصلية، بما في ذلك التعليقات، كدليل على عملية التشاور. كما يجب الاحتفاظ بمحاضر الاجتماعات أو ملخصات المناقشات الفردية أو غير الرسمية في ملف خاص.

أثناء مرحلة الانشاء، يجب اعداد التقارير عن الشكاوى الواردة شهريا. كما يجب على ضابط الارتباط اعداد ملخصات شهرية عن الشكاوى والتواصل المجتمعي لمدير مشروع المقاول الرئيسي والذي سيديرها في التقارير الشهرية والربعية إلى سلطة المياه، في حين تكون سلطة المياه مسؤولة عن تقديم هذه التقارير إلى البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية كلما دعت الحاجة.

أثناء مرحلة التشغيل، سيقدم مكتب المدير التنفيذي تقريرًا عن مراقبة الشكاوى والتواصل المجتمعي إلى مدير مشروع في سلطة المياه أيضا شهريا. كما ويجب اجراء تحليل للشكاوى الواردة في التقارير السنوية للمشروع.

تعتبر وثيقة خطة اشراك الجهات ذات العلاقة وثيقة حية، ويجب تحديثها عند الضرورة من خلال ضابط الارتباط وبالتشاور مع سلطة المياه.

الملحق 1: ملخص مداوات الجلسة التشاورية العامة المنعقدة في الخامس من تشرين الثاني لعام 2019

مقدمة

عُقدت جلسة تشاورية بتاريخ 5 تشرين الثاني 2019 في فندق بريستول في عمان حيث تم دعوة الجهات ذات العلاقة من قبل وزارة البيئة. حضر الجلسة 39 فرداً كما هو موضح في قائمة الحضور أدناه. تم إعداد جميع النشرات والعروض التقديمية باللغة العربية. كان الهدف العام للجلسة هو التعرف على مخاوف واهتمامات الجهات المعنية بالمشروع في جميع المراحل وتقييمها وإدراجها في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي حيث تمت مناقشة هذه القضايا مع سلطة المياه وكذلك البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية.

يعرض الجدول ادناه أبرز المداوات والتي تم تدوينها في هذه الجلسة.

الردود	القضايا والمخاوف التي تم إثارها خلال الجلسة	الجهة الممثلة
<ul style="list-style-type: none"> رد فريق الدراسة أنه سيتم اخذ هذه المشكلات في الاعتبار خلال الدراسة، علاوة على ذلك، سيتم إعداد تقييم لتأثير حركة المرور كجزء من دراسة تقييم الأثر البيئي. بالنسبة للرائحة، سيكون لدى المحطة نظام متقدم للتحكم في الرائحة خلال مرحلة التشغيل. أيضاً، سيتم تشكيل لجنة من السكان المحليين لمراقبة وإدارة الروائح في المنطقة. ومتابع أي شكوى بهذا الخصوص. 	<ul style="list-style-type: none"> يجب الاخذ بعين الاعتبار بالكلاب الضالة الموجودة في المنطقة. هناك مخاوف بشأن جودة الهواء والضوضاء في المنطقة بسبب زيادة حركة المركبات وناقلات الصرف الصحي، وبالتالي طلب مراعاة تأثيرات حركة المرور، خاصة أن المنطقة ستستمر في النمو كمطقة خدمات استراتيجية أشارت إلى أن دراسة تقييم الأثر البيئي والتي أجريت عام 2018 لمكب الغباوي من قبل البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية الى وجود مشكلة في الروائح. وفقاً لذلك، تحتاج محطة معالجة مياه الصرف الصحي إلى إثبات مساهمتها في الروائح في المنطقة وتقديم نظام التحكم في الروائح الذي سيتم تبنيه. 	<p>أمانة عمان الكبرى - م. سهى الشيشاني</p>
<ul style="list-style-type: none"> أوضح فريق الدراسة أن تدابير حماية المياه الجوفية وتدابير حماية الموقع من الفيضانات ستؤخذ في الاعتبار خلال تصمي لمحطة. 	<ul style="list-style-type: none"> شدد مندوب الإدارة الملكية لحماية البيئة على ضرورة حماية موارد المياه الجوفية في المنطقة بسبب شح الموارد المائية في الأردن 	<p>الإدارة الملكية لحماية البيئة</p>
<ul style="list-style-type: none"> أكد فريق الدراسة أنه سيكون هناك مزيد من اللقاءات مع المجتمع المحلي خلال مرحلة اعداد دراسة تقييم الأثر البيئي للتعرف على مخاوفهم، كما أن وضع خطة إشراك الجهات ذات العلاقة هي جزء من المشروع وسيتم إعداده باللغتين الإنجليزية والعربية. عبرت وزارة البيئة عن تفهمها لاهتمامات المجتمع المحلي بسبب زيادة حركة المرور التي سترافق مشاريع البنية التحتية في منطقة الدراسة. ذكرت الوزارة أن حركة صهاريج الصرف الصحي يتم مراقبتها من خلال نظام تتبع الكتروني. أكدت الوزارة على عقد جلسات تحديد النطاق ودعوة الجهات ذات العلاقة لحضور جلسات تحديد النطاق هذه من أجل تكرار اهتماماتهم التي يجب مراعاتها. كما أكدت الوزارة على تنفيذ جميع المشاريع الأخرى في منطقة الغباوي مع مراعاة اللوائح الأردنية 	<ul style="list-style-type: none"> تم التحدث عن العديد من القضايا المثيرة للقلق التي تتعلق بهذا المشروع والعديد من المشاريع الأخرى في منطقة مثل مكب الغباوي. القضايا والتعليقات التي تم طرحها كما يلي: عدم دقة المعلومات التي تم تقديمها عن منطقة المشروع وان تحديد مسافة 5 كم لدراسة تأثير المشروع غير صحيح. طلب السيد فرحان الدبوبي إعادة توطين جميع المجتمعات والقرى المجاورة الى مناطق أخرى بسبب مشاريع البنية التحتية الشاملة التي يتم تنفيذها في منطقة الغباوي. شدد السيد فرحان الدبوبي على ان الحكومة لا تهتم بصحة وسلامة المجتمعات المحلية المجاورة وهي فقط تعمل على إنشاء المشاريع ذات المخاطر البيئية العالية في منطقة شرق عمان. طلب السيد فرحان الدبوبي ان يتم إعداد خطة إشراك الجهات المعنية بالمشروع بمشاركة المجتمع المحلي. 	<p>جمعية شرق عمان لحماية البيئة - ممثلة بالسيد فرحان الدبوبي والسيد حاكم الدعجة</p>

الردود	القضايا والمخاوف التي تم إثارتها خلال الجلسة	الجهة الممثلة
	<ul style="list-style-type: none"> - التأكيد من دراسة الغازات الدفينة خلال التقييم الأثر البيئي والاجتماعي; - ذكر السيد فرحان الدوبوي أن قطعة أرض المشروع تاريخيا هي مملوكة لعشائر المنطقة وتم استخدامها من قبل الجيش والآن يجب إعادتها إلى أصحابها وليس لسلطة المياه. - سيكون هناك أثر سلبي ناتج من زيادة الحركة المرورية في المناطق المحيطة بالمشروع والتي ستتزامن مع الحركة المرورية المتوقعة من الميناء البري في الماضونة. - لم يتم ذكر قريتي البيضا ووادي العش ضمن المناطق القريبة من منطقة المشروع - ذكر السيد حاكم الدعجة منطقة المشروع يتم زراعتها واستخدامها للرعي - ذكر السيد حاكم الدعجة ان توفير فرص العمل والتدريب لأهالي المناطق المجاورة هو واجب وليس منة. - طلب السيد فرحان الدوبوي ان يكون هناك خطة مراقبة ورصد لنوعية مياه الصهاريج الواردة الى المحطة المقترحة. 	
<ul style="list-style-type: none"> - أجاب الفريق الاستشاري للهندسة أن مواصفة المياه المعالجة يجب أن تمتثل للمواصفة الاردنية الأردنية رقم 893/2006. 	<ul style="list-style-type: none"> - أوضح مندوب وزارة الصحة أن مياه الصرف المعالجة من المحطات يتم إجراء فحوصات دورية للتأكد من جودتها ومطابقتها للمواصفات - لا توجد حاجة لنظام تطهير للفضلات السائلة المعالجة حيث أن استخدام المياه في الري هو فقط للأشجار والنباتات العلفية مثل البرسيم - تحسين نظام معالجة الحمأة بحيث يمكن استخدامها لتحسين التربة الزراعية في المنطقة واستخدامها كأسمدة. 	وزارة الصحة
<ul style="list-style-type: none"> - أكد الفريق الهندسي على أن معايير تصميم محطة معالجة مياه الصرف الصحي يجب أن تتوافق مع المعايير الأردنية التي تتطلب أن تكون مياه الصرف الصحي المعالجة للري مناسبة لري الخضروات أيضاً. - أوضح الفريق الهندسي أيضاً أن حماية المياه الجوفية بالإضافة إلى تدابير الحماية من الفيضانات ستؤخذ في الاعتبار خلال مرحلة التصميم. 	<ul style="list-style-type: none"> - طلب للدكتور نواف النظر في أي آثار محتملة على المياه الجوفية للمياه الجوفية في منطقة المشروع. - استفسر الدكتور نواف عن كيفية استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لفائدة المجتمع المحلي - استفسر الدكتور نواف عن احتمالية وجود طرق لبيع الحمأة للمزارعين واستفسر عن أي خطة مقترحة للتعامل مع الحمأة بعد مرور فترة 7 سنوات. - استفسر عن أعمال الحماية من الفيضانات في المحطة المقترحة وكذلك نظام التحكم في الرائحة. - أكد أهمية وجود آبار مراقبة للمياه الجوفية في المنطقة 	د. نواف الخوالدة - جمعية المحفظة على المياه
<ul style="list-style-type: none"> - أجاب الفريق الهندسي أن العديد من بدائل التكنولوجيا قد تم بحثها ومناقشتها مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، وتوصلت أخيراً إلى تبني عملية الهضم الهوائي. علاوة على ذلك، فإن وجود نفايات سائلة ذات جودة أفضل سيقبل من أي مشاكل بيئية خطيرة في حال ضخ المياه المعالجة إلى الوديان. 	<ul style="list-style-type: none"> - علقت الدكتورة عادة على أن نظام المعالجة المقترح مكلف ويحتاج للطاقة وأن محطة معالجة مياه الصرف الصحي لن تكون مجدية اقتصادياً، فلماذا لا تخطط للحصول على نفايات سائلة منخفضة الجودة؟ - استفسرت لماذا اختار الاستشاري عملية الهضم الهوائي؟ - هل تم تقييم المعالجة الميكانيكية كخيار؟ 	الجامعة الأردنية - د. عادة كساب - كلية الهندسة

الجهة الممثلة	القضايا والمخاوف التي تم اثارها خلال الجلسة	الردود
		- جاب فريق الدراسة على دراسة تقييم الأثر البيئي ستشتمل درس إجراء البحث عن فرصة وإدراجه وفقاً لذلك .
وزارة السياحة والآثار	- في حال العثور على أي قطع أثرية أثناء أعمال الحفر لمرحلة الانشاء، يجب التواصل مع دائرة الآثار العامة وتبليغها.	- أجاب فريق الدراسة على دراسة تقييم الأثر البيئي على إجراءات خاصة في حالة العثور على اثار خلال مرحلة الانشاء

علاوة على ذلك، تم توزيع استبيان للحصول على تعقيبات أصحاب العلاقة المشاركين حول القضايا البيئية والاجتماعية التي يعتبرونها ذات أهمية وذات أقل أهمية خلال مراحل الانشاء والتشغيل للمشروع. أشار المجيبون إلى مجموعة من القضايا البيئية والاجتماعية التي يعتبرونها مهمة وغير مهمة خلال مراحل تنفيذ المشروع. وفقاً لإجاباتهم، تتضمن هذه القضايا ما يلي:

- القضايا البيئية والاجتماعية الاكثر أهمية خلال مرحلة الانشاء:
 - اهتمامات الصحة والسلامة المهنية
 - نوعية الهواء بسبب الغبار والانبعاثات من المركبات والمعدات. من المحبذ تحديد خط الأساس لجودة الهواء للسماح بإجراء مقارنة خلال مرحلة التشغيل.
 - تأثير مستويات الضوضاء العالية والاهتزازات على الصحة المهنية.
 - تلوث التربة بسبب التسرب العرضي للنفط والوقود.
 - حوادث المرور. أعلنت أمانة عمان الكبرى أنها خصصت 30 مليون دينار أردني لإعادة تأهيل طريق الغباوي السريع على مدى ثلاث سنوات.
 - التأثير على قيمة الأرض للمناطق المحيطة.
 - ظروف العمل للقوى العاملة من حيث عدد ساعات العمل والأجور.
 - الأثر الإيجابي لخلق فرص العمل للشباب من المجتمعات المحيطة.
- القضايا البيئية والاجتماعية الأقل أهمية خلال مرحلة الانشاء:
 - الجماليات ليست جانباً هاماً خلال مرحلة انشاء المشروع.
 - مستويات الرائحة والضوضاء.
 - فرص اكتشاف قطع أثرية.
- القضايا البيئية والاجتماعية الاكثر أهمية خلال مرحلة التشغيل:
 - انتشار الروائح.
 - قضايا تتعلق بالصحة والسلامة المهنية بسبب التعرض للمخاطر البيولوجية والميكانيكية وكذلك المخاطر الفيزيائية مثل الضجيج والأجواء الحارة او الباردة.
 - التأثير على المياه الجوفية.
 - التأثير على نوعية الهواء المحيط ومدى تأثيرها على الصحة العامة للمجتمعات المحيطة.
 - كيفية التعامل مع الحمأة بعد فترة التخزين لمدة 5 سنوات.

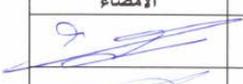
- زيادة الحوادث المرورية والتأثيرات المحتملة على حركة المرور بسبب حركة المركبات من عمان والزرقاء نحو منطقة الغباوي، خاصة أن حركة صهاريج النضح ستتزامن مع حركة كابسات النفايات من وإلى مكب الغباوي.
- الزيادة المحتملة على رسوم نقل مياه الصرف الصحي عبر الصهاريج إلى محطة الغباوي الجديدة بدلاً من محطة استقبال عين غزال نظراً لبعدها المسافة.
- مراقبة صهاريج النضح حتى لا يتم تفريغ الصرف الصحي بطريقة وأماكن غير مشروعة.
- مخاوف من انتشار الروائح من الحمأة المخزنة.
- الأثر التراكمي على نوعية الهواء والروائح وحركة المرور بسبب مشاريع خدمات البنية التحتية الأخرى داخل المنطقة وخاصة الميناء البري المستقبلي والمسلخ.
- التأثير المحتمل على أسعار الأراضي على المنطقة المحيطة.
- ظروف العمل والعاملين.
- مساهمة محطة معالجة الصرف الصحي في الغباوي على انبعاثات الغازات الدفيئة.
- الأثر التراكمي الناتج عن محطة معالجة مياه الغباوي فيما يتعلق بنوعية التربة والمياه.
- إمكانية استخدام محطة المعالجة في الغباوي لمعالجة السوائل المرتشحة القادمة من مكب الغباوي.

■ القضايا البيئية والاجتماعية الأقل أهمية خلال مرحلة التشغيل:

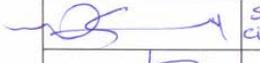
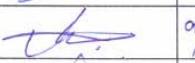
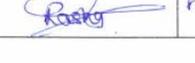
- لا يوجد أي تأثير محتمل على الأراضي الزراعية لأن قطع الأراضي المحيطة بالمشروع غير قابلة للاستخدام الزراعي.
- الغبار ومستوى الضجيج.

تجدر الإشارة الى ان دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي قد تناولت القضايا المذكورة أعلاه وأخذها بعين الاعتبار خلال تقييم الأثار البيئية والاجتماعية واعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وفقاً لذلك.

فيما يلي قائمة الحضور للجلسة التشاورية الخاصة بتحديد النطاق والمنعقدة بتاريخ 5 تشرين الثاني 2019.

الرقم	الاسم	الجهة الممثلة	المسمى الوظيفي	الهاتف	E-mail	الامضاء
1	أ. شوايكة	الادارة العامة لبلدية امشيت	رئيسة دائرة شؤون كان	0770/17117		
2	فادي المصري	الادارة العامة	واحيات	0770/207111		
3	ع. أحمد العودلة	PMU	P.M. Expert	0795586888		
4	جيان عواد	وزارة المياه	فنية لخدمة عامة / رقابة ليد	0796284231	boyounawwad@hotmail.com	
5	م. هنادي العنبر	ادارة المياه	مدرس دراسات	0796443761	hanamerkan@gmail.com	
6	بدر الزريقان	محافظة المثلث	مجالس ادارية	0797217207		
7	رفيق البرسر	م. م. م. م.		0740242474		
8	د. دلال صليبي	دائرة الارشاد	م. م. م.	0799051111		
9	م. محمد النجدي	وزارة البيئة	م. م. م.	0796521170		
10	فواز الاله	وزارة المياه	م. م. م.	0777211111		
11	ناديا القمحة	وزارة الصحة والاشغال	اصحاب اشغال	0796090636	nadia.gomata@gmail.com	
12	م. سعاد اسود	سلطة المياه	م. م. م.	0798487785	Suad_asad@amwaj.gov.jo	

د. م.

الرقم	الاسم	الجهة الممثلة	المسمى الوظيفي	الهاتف	E-mail	الامضاء
1	م. هادي شوايكة	ادارة مياه	م. م. م.	0799054175	Scha.5@amman-city.gov.jo	
2	د. عبدالمطلب الاطرش	م. م. م.	م. م. م.	0798774684	dr.abd.m.talabeh@gmail.com	
3	م. رشاد درويش	وزارة النقل	م. م. م.	0799891484	rashad.drowish@gmail.com	
4	د. نورا الكوالم	م. م. م.		0779203207		
5	م. م. م.	EBRD				
6	د. هادي الاطرش	EBRD				
7	المهندس شرايعة	هيئة النقل العام	م. م. م.	0770117541	Abdullah.yehya@gmail.com	
8	م. ا. م. م.	وزارة البيئة والمياه	م. م. م.	0799973316	chamassad@ep.gov.jo	
9	م. م. م.	وزارة المياه	م. م. م.	0776340300	mansour.murzuq@gmail.com	
10	اليد عطية	وزارة المياه والمياه	م. م. م.	0795597927	olad_citieh@mw.gov.jo	
11	م. خالد السعدي	م. م. م.	م. م. م.	0777322245	khaled.soudil@gmail.com	
12	ر. م. م.	Engicon	م. م. م.	0779011111	rasha.tomaira@gmail.com	

الملحق 2: ملخص الاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة وممثلين عن المجتمع المحلي

لقاء مع سائقي الصهاريج بتاريخ 13 تشرين الثاني 2018

مقدمة

في وقت مبكر من المشروع، أجرى فريق الدراسة اجتماعًا سريعًا مع سائقي الصهاريج الحاليين الذين يعملون حاليًا في محطة عين غزال من أجل جمع بعض المعلومات حول رأيهم حول المشروع لمقترح. ما يلي ملخص عن وجهة نظرهم العامة حول المشروع.

المكان	محطة عين غزال
المشاركين	سائقي الصهاريج الحاليين
الجهة الممثلة	الآراء حول المشروع المقترح
سائقو الصهاريج والذين ينقلون مياه الصرف الصحي من المنازل إلى محطة عين غزال	<p>– تقع محطة عين غزال في وسط عمان. يجب على الحكومة نقل هذه المحطة من الموقع الحالي إلى مكان جديد بسبب الازدحام المروري والوقت الذي تستغرقه للوصول إليه، خاصة خلال ساعات الذروة.</p> <p>– وافق بعض السائقين الذين تمت مقابلتهم على الموقع المقترح في الغباوي معتبرين أنه اختيار جيد وبعيدًا عن الازدحام المروري. من ناحية أخرى، رحب عدد قليل من السائقين الآخرين بفكرة نقل محطة عين غزال إلى موقع جديد، ولكن ليس إلى منطقة الغباوي بسبب المسافة الطويلة من عمان والاعتراض المتوقع من المواطنين بسبب زيادة الرسوم المتوقعة.</p> <p>– ستزيد الرحلة إلى منطقة الغباوي من تكلفة الوقود على السائقين، مما سيؤدي إلى زيادة رسوم الصهاريج على المواطنين.</p> <p>– قد تبلغ الزيادة المتوقعة في رسوم الصهاريج من شمال عمان أو غربها ما بين 30 إلى 40 دينارًا في المتوسط وتعتمد على أسعار الوقود في السوق.</p> <p>– ذكر أنه سيكون هناك تأثيرات مختلفة على رسوم النقل الصرف الصحي اعتمادًا على الموقع. سيتم زيادة رسوم الصهاريج من غرب أو شمال عمان مع زيادة المسافة إلى المحطة الجديد. بينما قد تنخفض الرسوم من جنوب عمان أو الزرقاء لأن الموقع الجديد سيكون أقرب من المحطة الحالية في عين غزال.</p>

لقاء مع ممثلين عن المجتمع المحلي بتاريخ 17 تشرين الثاني لعام 2019

مقدمة

كجزء من عملية التشاور العامة مع المجتمعات المحلية لغرض إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، أجرى فريق الدراسة اجتماعاً مع مجموعة من أفراد من المجتمع المحلي يمثلون بعض العشائر ومنظمات المجتمع المدني. جاء هذا الاجتماع عقب جلسة تحديد النطاق التي عقدت في 5 تشرين الثاني 2019، وتهدف إلى فهم أفضل للقضايا التي أثرت ومعرفة المزيد عن اهتماماتهم تجاه المشروع المقترح. ساعدت المناقشات التي دارت خلال هذا الاجتماع في توجيه فريق الدراسة الى التقييم الواقعي لتأثيرات المشروع وتدابير التخفيف والمراقبة اللازمة. كما ساعد في إنشاء قاعدة لأنشطة إشراك الجهات ذات العلاقة في المستقبل ليتم تنفيذها خلال مراحل المشروع.

تفاصيل الاجتماع		
التاريخ	الاحد 17 تشرين الثاني (10:00 – 12:15) 2019	
المكان	مبنى مديرية أحد / امانة عمان الكبرى	
المشاركون	<ul style="list-style-type: none"> - السيد سعد فهد الدبايية، (رئيس اللجنة المحلية لمنطقة أحد / امانة عمان الكبرى) - المهندس. فرحان الدبوبي (رئيس جمعية شرق عمان لحماية البيئة) - الأستاذ يوسف الدعجة، رئيس جمعية البيضا الخيرية - السيد عيد الدبوبي، (رئيس جمعية الخشافية) - السيد عابد الدبوبي، ممثل المجتمع المحلي - م. أحمد العواملة، (وزارة المياه والري) - م. سلطان المشاقفة، وحدة إدارة المشاريع الخاصة - وزارة المياه والري - أشرف المعاني، (أخصائي بيئي واجتماعي) - م. نزيه بندك (خبير في الشؤون البيئية والاجتماعية) 	
الجهة الممثلة	القضايا البيئية والاجتماعية التي توفقت / أثرت خلال الاجتماع	ردود وزارة المياه
ممثلو المجتمع المحلي	<ul style="list-style-type: none"> - مخاوف تتعلق بزيادة التلوث بسبب تطوير هذا المشروع والعديد من المشاريع الأخرى في نفس المنطقة. - دراسات تقييم التأثير البيئي التي أعدت سابقاً لمشاريع أخرى في المنطقة نظرية ولم تأخذ رأي المجتمعات المحلية. - مخاوف من ان تقوم صهاريج النضح بتفريغ مياه الصرف الصحي بشكل غير قانوني في الوديان القريبة. - زيادة حركة المرور المحتملة بسبب زيادة حركة المركبات من صهاريج الصرف الصحي. - مخاوف من نوعية مياه الصرف الصحي التي سيتم نقلها بواسطة صهاريج النضح. - شدد على الحاجة إلى الحفاظ على مشاركة أصحاب العلاقة في جميع مراحل المشروع. - تم طلب توفير شبكة لجمع صرف صحي. في المنطقة كونها غير مخدمه - أوصت بأن تتحمل سلطة المياه المسؤولية الاجتماعية تجاه المنطقة. - المخاوف من أن انخفاض أسعار الأراضي في المنطقة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تم شرح الأهمية الإستراتيجية للمشروع لقطاع المياه العادمة في الأردن. - تم التأكيد على أن تصميم المشروع سيكون وفقاً لأفضل المعايير الدولية. - تتفهم الوزارة جميع المخاوف التي أثارها المجتمعات المحلية. - سوف تلزم الوزارة المقاول بتأمين نسبة من العمالة خلال تنفيذ لمشروع من المجتمع المحلي وتخصيص ميزانية لهذا الغرض في العقد مع المقاول. - ذكر أن الوزارة خلال تنفيذ المشروع سنتشئ لجنة من المجتمع المحلي. - سيكون للمشروع مقاييس أداء ومراقبة صارمة - ستشجع الوزارة المجتمعات المحلية على الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة من المحطة للأغراض الزراعية.

مقدمة

كجزء من عملية التشاور العامة مع المجتمعات المحلية لغرض إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، أجرى فريق الدراسة اجتماعاً ثانياً مع ممثلين عن المجتمع المحلي يمثلون العشائر واللجنة المحلية ومنظمات المجتمع المدني في منطقة المشروع. جاء هذا الاجتماع عقب الاجتماع الأول والذي عقد مع السيد سعد الدبايبة، رئيس اللجنة المحلية لمنطقة أحد / أمانة عمان الكبرى، وممثلين عن المجتمعات المحلية، ومدير وحدة المشاريع الخاصة في وزارة المياه والري والتي انعقد المنعقدة بتاريخ 17 تشرين الثاني 2019. يهدف الاجتماع إلى التفاعل أكثر مع المجتمعات المحلية ومعرفة المزيد عن مخاوفهم تجاه المشروع المقترح. تم إرسال الدعوات من قبل رئيس اللجنة البلدية المحلية / أمانة عمان الكبرى لمجموعات مختلفة في المجتمعات المحلية مثل المنظمات غير الحكومية النسائية وذو الاحتياجات الخاصة ومراكز الشباب.

تفاصيل الاجتماع	
التاريخ	الاربعاء, 27 تشرين الثاني 2019 (10:00 – 12:30)
المكان	مبنى مديرية أحد / امانة عمان الكبرى
المشاركون	تم تنظيم هذا الاجتماع من خلال السيد سعد الدبايبة (رئيس اللجنة المحلية لمنطقة أحد / أمانة عمان الكبرى) وحضره م. سلطان المشاقبة، رئيس وحدة المشاريع الخاصة - وزارة المياه والري). تم ارفاق قائمة الحضور الموقعة في ادناه.
الجهة الممثلة	القضايا البيئية والاجتماعية التي نوقشت / اثرت خلال الاجتماع
ممثل المجتمع المحلي	ردود وزارة المياه
	<p>– القلق من التصريف غير القانوني لمياه الصرف الصحي من قبل الصهاريج</p> <p>– يجب إجراء دراسة أثر بيئي تراكمي لتقييم الاثار البيئية على منطقة شرق عمان.</p> <p>– تخصيص طريق بديل لكي تستخدمه الصهاريج بدلاً من استخدام الطريق الحالي.</p> <p>– يجب أن يكون هناك نظام لفحص ومراقبة نوع المياه الواردة عند مدخل محطة المعالجة.</p> <p>– يجب فحص المياه المعالجة قبل تصريفها إلى الوديان أو استخدامها لأي غرض آخر.</p> <p>– هناك مخاوف من تخزين الحمأة في موقع المحطة.</p> <p>– يجب أن يكون هناك لجنة من المجتمع المحلي للإشراف على تدابير المراقبة التي سيتم اتخاذها خلال مرحلة تشغيل المحطة (بشكل رئيسي لمراقبة المياه العادمة والروائح).</p> <p>– المشروع المقترح لا يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة في الأردن.</p> <p>– هناك آثار سلبية مرتبطة بمرحلة التشغيل على الصحة العامة.</p> <p>– مخاوف من أن المشروع المقترح هو مرحلة أولى لإنشاء محطة أكبر لمعالجة مياه الصرف الصحي في هذا الموقع في المستقبل.</p>
	<p>– شرح الأهمية الإستراتيجية للمشروع لقطاع مياه الصرف الصحي في الأردن.</p> <p>– أكد أن موقع المشروع قد تم اختياره ليكون بعيداً عن المجتمعات الحضرية الكثيفة. يجب أن يكون موقع المشروع مناسباً لتجنب زيادة كبيرة في رسوم النقل لمياه الصرف الصحي على المواطنين.</p> <p>– الوزارة بصدد الحصول على التصاريح المطلوبة من وزارة البيئة.</p> <p>– أكد أن الوزارة لن تنفذ المشروع إذا كانت هناك اعتراضات كبيرة ومعقولة من المجتمعات المحلية.</p> <p>– تحرص الوزارة على إدراج جميع الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المتوقعة في تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.</p> <p>– سيكون للمحطة المقترحة نظام مراقبة صارم لضمان جودة ونوع الصرف الصحي المستلمة. أيضاً، سيكون لدى المحطة نظام متقدم لمراقبة الرائحة.</p> <p>– الوزارة تعمل عن كثب مع الاستشاري لضمان أن يكون تصميم المحطة وفقاً لأفضل المعايير الدولية.</p>

ردود وزارة المياه	القضايا البيئية والاجتماعية التي توفقت / أثرت خلال الاجتماع	الجهة الممثلة
<p>- سوف تلزم الوزارة المقاول بتأمين نسبة معينة من العمالة من المجتمع المحلي.</p> <p>- ستشكل الوزارة لجنة من المجتمع المحلي لمراقبة الالتزام بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP)</p> <p>- اقترح إنشاء منظمة غير حكومية من المجتمع المحلي للاستفادة من المياه المعالجة من المحطة للأغراض الزراعية. ستدعم الوزارة المنظمة غير الحكومية تقنياً لضمان الاستفادة القصوى من استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.</p> <p>- سيتم تخصيص المحطة لاستقبال مياه الصرف الصحي من الصهاريج فقط. عمر المحطة المقترح هو 25 عامًا. بعد ذلك، من المتوقع أن يتم إزالة المحطة ما لم يتم وضع خطط أخرى بحلول ذلك الوقت.</p> <p>- لا يمكن أن تكون الوزارة مسؤولة عن الآثار البيئية الضارة الناتجة عن مشاريع أخرى في المنطقة (مثل محطات توليد الكهرباء ومكب الغباوي). ومع ذلك، ستعمل الوزارة بالاشتراك مع الجهات الحكومية الأخرى لحل / تقليل هذه الآثار الضارة.</p> <p>- اقترحت الوزارة أن يطلب المجتمع المحلي رسمياً من الوزارة خدمة قراهم ومدنهم من خلال شبكة لجمع مياه الصرف الصحي حتى تتمكن الوزارة من متابعة هذا الطلب والاتصال بالجهات المانحة الدولية لتمويل هذا المشروع</p>	<p>- يجب على وزارة المياه والري بصفتها مالك المشروع تخصيص مبلغ معين من رسوم الصهاريج خلال مرحلة التشغيل (تم اقتراح 10 دينار لكل صهريج) لدعم برامج الشباب في المجتمعات المحلية.</p> <p>- دراسات تقييم الأثر البيئي التي تم إعدادها مسبقاً لمشاريع أخرى في المنطقة لم تتشاور مع المجتمعات المحلية.</p> <p>- هناك عدم ثقة في وعود الحكومة بفرص العمل وتحسين سبل المعيشة لأهالي المنطقة.</p> <p>- يجب أن تكون عملية إشراك الجهات ذات العلاقة مستمرة خلال جميع مراحل المشروع.</p> <p>- المرافق الصحية في المنطقة المجاورة للمشروع ليست كافية.</p> <p>- يجب أن تمثل وزارة المياه والري لمتطلبات البنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية في هذا المشروع.</p> <p>- يجب أن تأخذ فرص العمل في الاعتبار الفئات الضعيفة في المجتمعات المحلية، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>- يجب مراقبة نوعية المياه الجوفية في المنطقة أثناء مرحلة التشغيل.</p> <p>- يجب إعداد خطة لاستعادة سبل المعيشة لتعويض المجتمعات المحلية المتأثرة من المشروعات القائمة والمشروع المقترح.</p> <p>- دراسة تقييم الأثر البيئي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار انبعاثات الغازات الدفيئة.</p> <p>- يجب توسيع دراسة منطقة التأثير المقترحة للمشروع لتشمل قرى إضافية، وسوف تتأثر 10 قرى على الأقل بالمشروع.</p> <p>- هناك مخاوف من زيادة حركة المرور بسبب زيادة حركة المركبات من ناقلات الصرف الصحي عند إضافتها إلى حركة المرور التي يتم إنشاؤها من الصناعات والشركات القائمة والمخططة الأخرى في المنطقة.</p> <p>- طلب المشاركون بأن يتم خدمتهم بشبكة الصرف الصحي في المنطقة حيث وعدتهم الحكومة في العديد من المناسبات في الماضي.</p> <p>- هناك مخاوف من انخفاض أسعار الأراضي في المنطقة بسبب المشروع.</p> <p>- هناك طلب إجراء دراسة مسح ميداني اجتماعي اقتصادي شامل لجمع البيانات عن الظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.</p> <p>- يجب على الوزارة توفير الأراضي المجانية للمزارعين المحليين لزراعة محاصيل الأعلاف المروية والاستفادة من المياه المعالجة من المحطة.</p>	

ردود وزارة المياه	القضايا البيئية والاجتماعية التي نوقشت / أثرت خلال الاجتماع	الجهة الممثلة
	<p>- يجب أن يكون هناك تمثيل المجتمعات المحلية في إدارة / إدارة محطة المعالجة.</p> <p>- أعربوا عن شكوكهم في أن يتم تشغيل محطة المعالجة مياه الصرف بكفاءة واستشهدوا بأمثلة عن محطات معالجة أخرى في الأردن.</p> <p>- التأكيد على مبدأ "الملوث يدفع" ، المسؤولية الاجتماعية للشركات القوية ، وحماية حقوق الإنسان للسكان المحليين.</p> <p>- ام اقتراح البحث عن موقع بديل للمحطة.</p> <p>- لم يتم استشارة المجتمعات المحلية عند إعداد المخطط العام لشرق عمان.</p> <p>- لا توجد مرافق ترفيهية مجتمعية في المنطقة خاصة للشباب.</p> <p>- يجب تضمين الشروط التعاقدية في الاتفاق مع مقال البناء لتوظيف السكان المحليين.</p> <p>- أعرب ممثلو المجتمعات المحلية عن تقديرهم لوزارة المياه والري للتشاور معهم وإشراكهم في هذه المرحلة المبكرة من المشروع. وذكروا أنه من بين جميع المشاريع والمرافق الأخرى التي تم إنشاؤها في مناطقهم، هذه هي المرة الأولى التي يشاركون فيها بهذه الطريقة.</p>	



صور من الاجتماع المنعقد بتاريخ 27 تشرين الثاني 2019

قائمة لحضور

رقم	الاسم	الجهة الممثلة	رقم الهاتف	التوقيع
1.	عبد فلاح الربابعة	شركة جيسا اريحا	0794828282	
2.	مها كندول الجارفة	مدرسة	0796174770	
3.	مختار محمد عبد الله العظمي	ناصر	0795192192	
4.	يوسف مجيب	بنو لعمير لنها	079054439	
5.	م. فؤاد الرباعي	بنو لعمير لنها عمارة الخيام اريحا	0796742182	
6.	م. خالد البريدان		077597818	
7.	هيثم / زكيه الجارفة	عضو بالجمعية	0774992929	
8.				
9.	محمد عبد السلام	عضو المجتمع التجاري	07959932255	
10.	م. عبد الرحمن ماضي	الجمعية	079192391	
11.	م. محمد فلاح	الجمعية	079944874	
12.	ماضيا زكيه الجارفة		077411421	
13.	محمد عبد الله الرباعي	من لعمير لنها	079215176	
14.	علي محمد	عضو جمعية	0775166797	
15.	محمد عبد الله الرباعي	الجمعية المنظمة كافة الخيام اريحا	0790257994	

دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمشروع انشاء محطة معالجة مياه صهاريج النضج في الغباوي، الأردن
جلسة تشاورية مع ممثلي المجتمع المحلي في مبنى مديرية أحد / أمانة عمان الكبرى
اليوم: الأربعاء، 27 تشرين الثاني، 2019

رقم	الاسم	الجهة الممثلة	رقم الهاتف	التوقيع
1.	ماييد لدرجات		0772414989	
2.	هنري كرك الربايه		0790074414	
3.	رائد فهد الربايه		0785133896	
4.	هنس عبد الكريم الجوي	مستشارة فنية العامه	0799994158	
5.	ضاهر المرامزه		0790327933	
6.	احمد طهوه الربايه		0797994422	
7.	خالد خلف طريد			
8.	هاشم عوض	Engicon	0795744068	
9.	نزيه بيزك	Engicon	0795522868	
10.	احمد كعاطه	APM	0795586888	
11.	اشرف الحجابي	Engicon	0775527742	
12.	سلطان اسحاقه	مستشارة فنية	0777462541	
13.				
14.				
15.				